

الإسلام دين وحضارة

(مشروع للمستقبل)



عادل حسين

الإسلام دين وحضارة

مشروع للمستقبل

تأليف

عادل حسين

الفهرس

(أولاً)

(ثانياً)

(ثالثاً)

(رابعاً)

(أولاً)

الإيمان با والعلم لخدمة الشعب

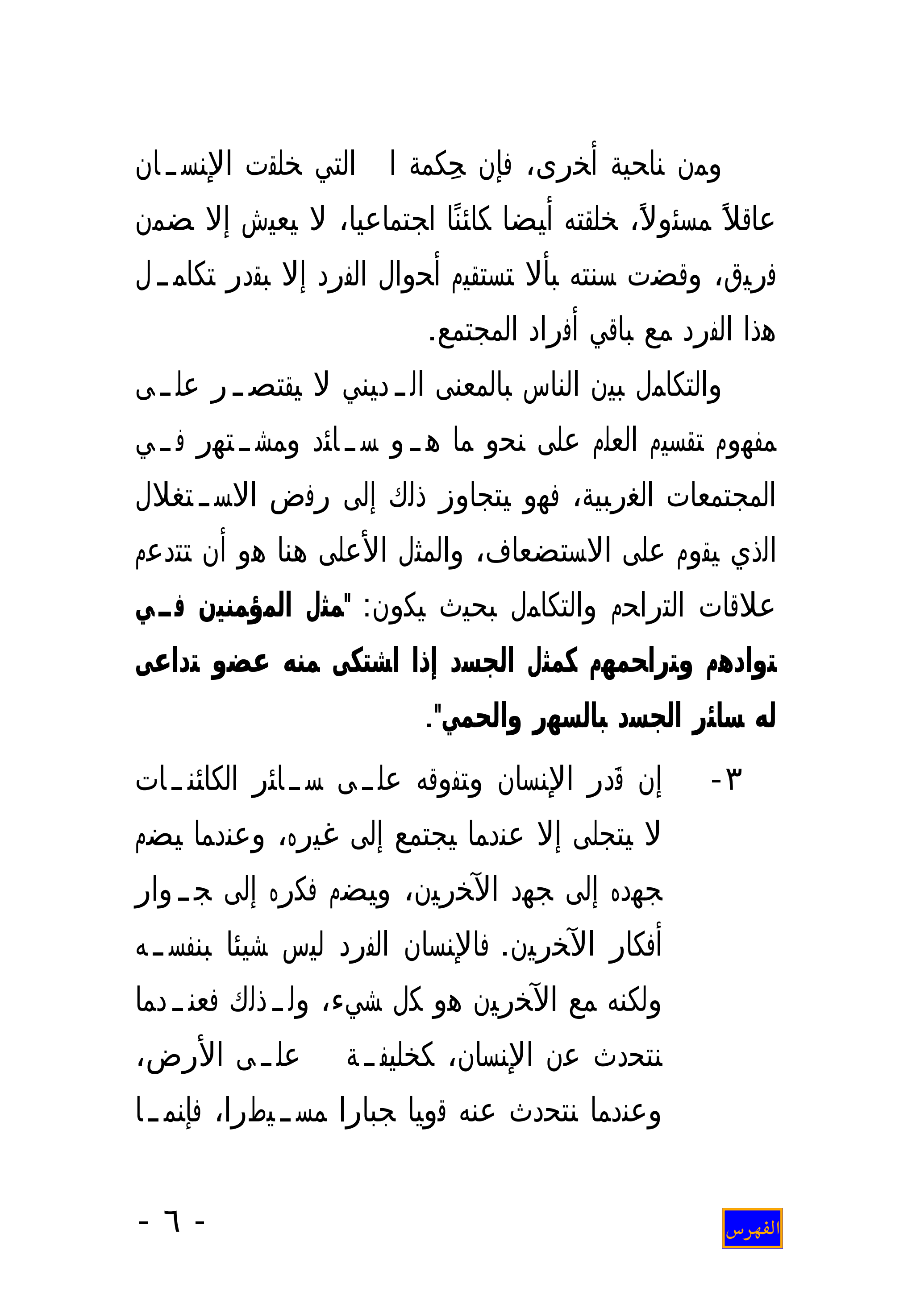
إيماننا با مطلق.. فنحن بالعقل والوجـدان مؤمنـون، ونحن بالفطرة والمنطق مؤمنون، مؤمنون بوجود ا وقدرته وعدله، ولا إله إلا ا ولا عبودية لغير ا .

١- يقتضي صِدق العبودية الانقياد الكامل في سائر أوامره ونواهيه، وهو أمر يتطلب جهادا متواصلاً يخوضه كل فرد منا داخل نفسه، ليحتفظ بالتوازن الدقيق والصعب بين سعيه للآخرة، وبين نصـيبه من الدنيا، بل وليعلِي الكفة الأولى ـ بقدر مـا ـ على حساب الكفة الثانية.. إن جهاد كل منـا فـي هذا الاتجاه، أي من أجل أن نصدع بأمر ا ، أمر صعب وشاق، ولكنه الشرط الأول والضـروري لبناء المجتمع القـادر علـى النهضـة، ولبعـث الحضارة الإسلامية.

إن إسلام الوجه ، وحده، يحرر الفرد المؤمن وينـزع من قلبه أي خضوع لطواغيت الأرض مهما طغوا وعلـوا..

ولكن من يقدر على ذلك؟ إنه امتحان صعب، ولكن إذا انتشر هذا النموذج من البشر المؤمن المجاهد، بحيث أصبح صاحب الحول والطَول في أمر أمته، يمكننا أن نتخيل أي صِنف من المجتمع نكون قد أنشأناه.

٢- إلا أن تعاليم ا لا تقتصر بطبيعة الحـال علـى العبادات، أو على مقاومة الكفر البواح.. وكـذلك فإن مقاصد الشرع ليست واضحة كلها أو قاطعة، فمنها المحكمات، ومنهـا المتَشَـابهات.. وهنـاك مساحة واسعة تُركت كعلامـة اسـتفهام كبيـرة، وترك لعقولنا أن تتولى إجابتها بنفسـها.. ولقـد قضى المنهج الرباني بخلقنا علـى نحـو يحملنـا مسئولية الاختيار والقرار.. لقد أكرمنا ا بنعمـة العقل وجعله مناط التكليف، ثم سـاعدنا بفضـله وكرمه حين أرشدنا على لسان رسـله بالعبـادات والقواعد التربوية، وحين أرسانا على عـدد مـن الأصول في الأحكام، ثم ترك لنا بعد ذلك مسئولية ما ننوى ونقرر ونفعل التزاما بما أنزل، اجتهـادا يتجدد دوما مع تجدد الأمم والأحوال..



ومن ناحية أخرى، فإن حِكمة ا التي خلقت الإنسـان عاقلاً مسئولاً، خلقته أيضا كائنًا اجتماعيا، لا يعيش إلا ضمن فريق، وقضت سنته بألا تستقيم أحوال الفرد إلا بقدر تكامـل هذا الفرد مع باقي أفراد المجتمع.

والتكامل بين الناس بالمعنى الـديني لا يقتصـر علـى مفهوم تقسيم العلم على نحو ما هـو سـائد ومشـتهر فـي المجتمعات الغربية، فهو يتجاوز ذلك إلى رفض الاسـتغلال الذي يقوم على الاستضعاف، والمثل الأعلى هنا هو أن تتدعم علاقات التراحم والتكامل بحيث يكون: **"مثل المؤمنين فـي توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمي"**.

٣- إن قَدر الإنسان وتفوقه علـى سـائر الكائنـات لا يتجلى إلا عندما يجتمع إلى غيره، وعندما يضم جهده إلى جهد الآخرين، ويضم فكره إلى جـوار أفكار الآخرين. فالإنسان الفرد ليس شيئا بنفسـه ولكنه مع الآخرين هو كل شيء، ولـذلك فعنـدما نتحدث عن الإنسان، كخليفـة علـى الأرض، وعندما نتحدث عنه قويا جبارا مسـيطرا، فإنمـا

الفهرس

نتحدث في الواقع عن النوع الإنساني في مجموعة لا عن إنسان بمفرده.

وعلى هذا الأساس جاءت الأديان كلها، لم تهمل الفـرد ولكن هدفها الأول كان حياة الجماعة، لقـد أمـدت البشـر بالشرائع والفضائل وآداب السلوك الذي يستهدف من ورائها حسن سير الجماعة وإطراد نموها، فعندما تدعو الأديان إلى إلتزام الصِدق والأمانة والرحمة والعِفة، فكل هذه الأخـلاق لا أثر لها في حياة الفرد بقدر تأثيرها في حياة المجموع.

فالفرد لو تُرك لحاله ينزع للأنانية والشـهوة والحسـد، ومؤَدى ذلك أن لا يكون هناك اجتمـاع بشـري وحضـارة وعمران، ولذلك انصبت الأديان كلها علـى توجيـه الفـرد وتقويمه في تصرفاته وأخلاقه إلى ما يعود بالخير والسـلام على الآخرين.

ولا يظن ظَان أن هناك لونًا من ألوان العبادة أو طقسـا من الطقوس لا يهدف إلى هذا الغرض، فالإسـلام ـ مثـل المسيحية ـ عندما يدعو إلى الصوم والصلاة وبقية المناسك يهدف من وراء ذلك إلى تهذيب الفرد، وجعله عضوا صالحا في المجموع.

وفي القرآن، مثل ما في الإنجيل والتوراة وغيرهما من الكتب المقدسة، والشبيهة بالمقدسة، إشارات واضحة وأوامر صريحة إلى أن الخالق لن يفيد شيئا مـن عبـادات النـاس، ولكنها ـ في الأساس ـ وسيلة لتهذيب البشر؛ ليعيشوا فيمـا بينهم بسلام، ويتعاونوا على البِر والتقوى، ولا يتعاونون على الإثم والعدوان.

فالعبودية تتمثل فـي: العمـل الصـالح المجمـوع، والتقرب كل القرب هو في خدمة الشعب.

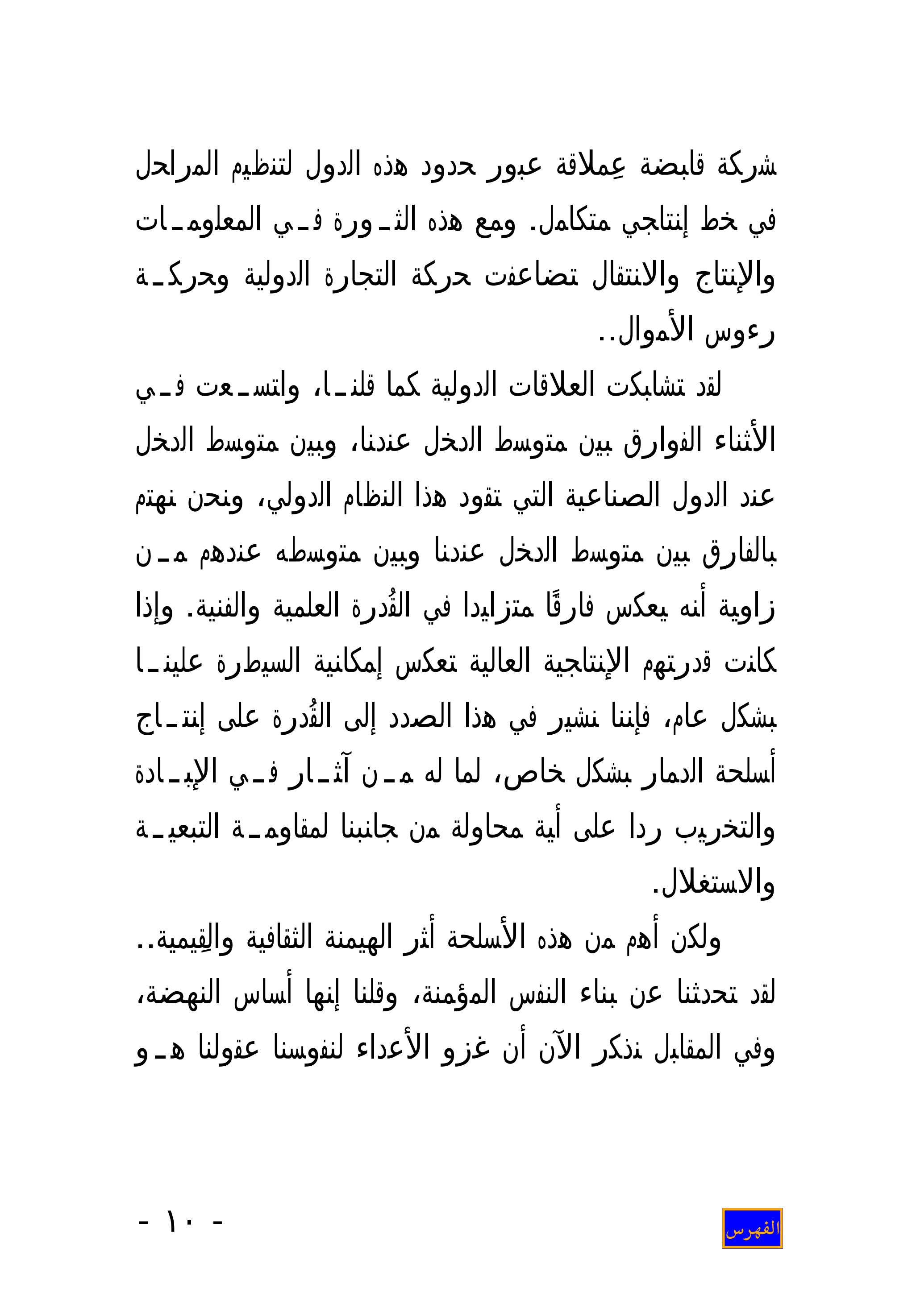
وإذا كان جِهاد كل منا ضد وسـاوس الشـيطان فـي صدورنا تأكيدا لعبوديتنا ، وإذا كان الجِهاد ضد أعـداء ا ورسالته تعبيرا عن صدق الإيمان، فإن وحدتنا مع الصـف المؤمن وسعينا لخير المجتمع الذي ننتمي إليه، تعبير أوضح عن إيماننا برسالة السماء.

٤- وكما كان الشأن مع كل المصلحين وعلى رأسـهم الأنبياء والرسل، فإن القائمين حاليـا علـى أمـر مجتمعنا يقاومون اتجاهنا لتقويم العقائد، وإصلاح شئون المجتمع التي فسـدت مـع فسـاد العقائـد والأوضاع، وهذا طبيعي فمـن يحتلـون موقـع

الصدارة في مجتمع من المجتمعات هم المستفيدون عادة من استمرار كل شيء على حاله، ولذا فهـم يقاومون عادة نزعة التعديل والإصـلاح. إنهـم أصحاب المسئولية الأولى عن أوضاع المجتمـع، فإن صلُح حالهم صلح حال المجتمـع كلـه، وإن أتلفهم الترف والسرف ساد الفسـاد والانحـلال.. وحتى إذا ظهر بينهم من يدعوهم للحق والهداية، تراهم في العادة يعاندون ويكابرون إلى أن تدركهم رحمة ا ، فتفتح بالحق بين المصلحين وقومهم.

إن أصحاب الحكم والسلطان ممن يفسـدون فـي الأرض يقاومون جهد المصلحين (ونحن منهم) وقد كُتِب علينا أن نجاهدهم، ولينصرن ا من ينصره.

إلا أن الجديد في عصرنا هذا هو أن العلاقات الدوليـة تشابكت على نحو لم يعرفه العالم القديم.. فمع ما نعلمه مـن ثورة في وسائل النقل والاتصال، تم تدويل عملية الإنتاج إلى حد أن مراحل صنع السلعة الواحدة (كالسيارة مثلاً) أصبحت تتوزع على دول عديدة، فهذه تَصنع الإطارات، وتلك تَصنع المحرك، وثالثة تَصنع الهيكل الخارجي.. وهكذا، ثم تتـولى



شركة قابضة عِملاقة عبور حدود هذه الدول لتنظيم المراحل في خط إنتاجي متكامل. ومع هذه الثـورة فـي المعلومـات والإنتاج والانتقال تضاعفت حركة التجارة الدولية وحركـة رءوس الأموال..

لقد تشابكت العلاقات الدولية كما قلنـا، واتسـعت فـي الأثناء الفوارق بين متوسط الدخل عندنا، وبين متوسط الدخل عند الدول الصناعية التي تقود هذا النظام الدولي، ونحن نهتم بالفارق بين متوسط الدخل عندنا وبين متوسطه عندهم مـن زاوية أنه يعكس فارقًا متزايدا في القُدرة العلمية والفنية. وإذا كانت قدرتهم الإنتاجية العالية تعكس إمكانية السيطرة علينـا بشكل عام، فإننا نشير في هذا الصدد إلى القُدرة على إنتـاج أسلحة الدمار بشكل خاص، لما له مـن آثـار فـي الإبـادة والتخريب ردا على أية محاولة من جانبنا لمقاومـة التبعيـة والاستغلال.

ولكن أهم من هذه الأسلحة أثر الهيمنة الثقافية والقِيمية.. لقد تحدثنا عن بناء النفس المؤمنة، وقلنا إنها أساس النهضة، وفي المقابل نذكر الآن أن غزو الأعداء لنفوسنا عقولنا هـو

أخطر ما يقضي على الهوية ويشل الإرادة.. وهـو بالتـالي أخطر أدوات السيطرة وإجهاض النهضة.

٥- هذه التطورات الجديدة في عالم اليوم ترتبت عليها أو ارتبطت بها نتائج اقتصادية واجتماعية داخـل مجتمعاتنا، فأنماط الإنتاج عندنا أصبحت خاضعة لما تقرره الدول المسيطرة على النظام الدولي، فما نتخصص في إنتاجه لم يعد يخضـع لاختياراتنـا واحتياجاتنا نحن، ولكن يخضع لمصـالح الـدول المسيطرة وقراراتها، فهناك أفرع مـن الإنتـاج تتضخم عندنا دون داعٍ وطنـي، وهنـاك أفـرع أخرى تتراجع وتنزوي، وفي النهاية نجد أن بناءنا الاقتصادي في مجمله مشَوه ومتخلف وعاجز عن تلبية القسم الأكبر من حاجات مواطنينا، وبالتـالي يلهث بلادنا خلف الأسواق الخارجية كي تمده بمـا ينقصه، قابلاً لشروطها وتعليماتها.

وما ذكرناه عن تشوه الهيكل الاقتصادي يلازمه (بـل يسبقه) تشوه في البناء الاجتماعي، فالفئات القائدة لمجتمعاتنا أصبحت تابعة لمراكز السيطرة الأجنبية.

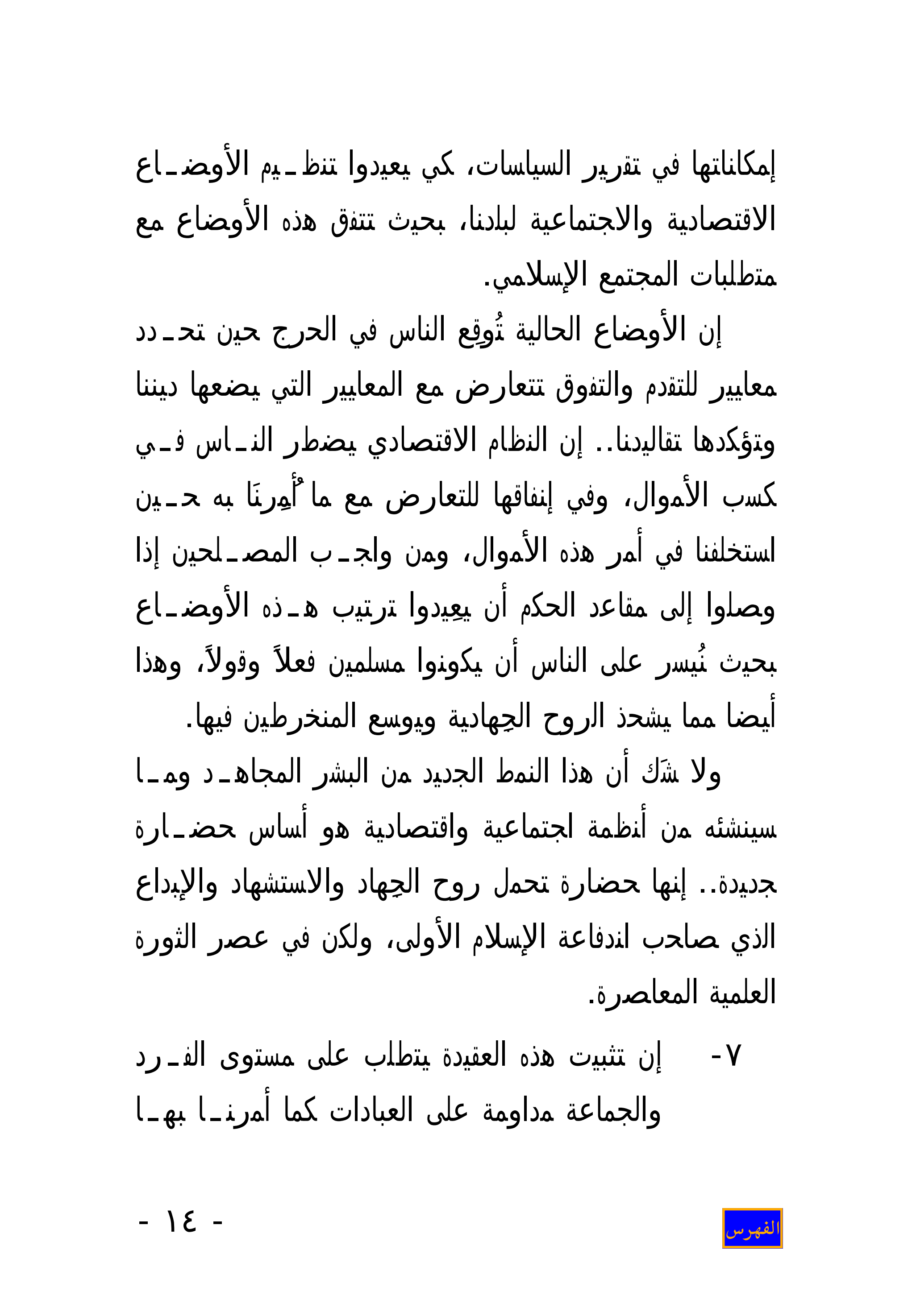
إنها تابعة في ثقافتها، وفي مصالحها (أي فـي مصـدر دخلها وامتيازاتها)، إنها متفرنجة في نمط حياتها وفي مجمل سياستها.. وأخطر من ذلك أنها مهزومة في أعمق أعماقهـا ففقدت أية نِية للمقاومة. أما بالنسبة للعناصر التي ما زالـت تحمل بذور التمرد، فإن أهل الحكم والسيطرة يعلمون علـى إقصائها عن مواقع النفوذ والقرار، مسـتخدمين كـل أدوات القوة والتأثير التي عددناها.

وعلى هذا، فإن ما نشهده في عصرنا من فِسق وتَـرف ليس من نتاج بيئتنا المحلية وحدها، فالدول الصناعية المتقدمة والصهيونية الدولية تخطط لكي تُبقِي الفئات القائدة لمجتمعاتنا في هذه الحال الذي نـراه، فالمسـتكبرون الأجانـب خلـف المستكبرين المحليين يظاهرونهم ويوجهونهم.. أولُو الأمـر فينا أصبحوا ـ في أغلبهم ـ في وضع العرائس التي تتحرك عبر خيوط عديدة مربوطة بأصابع اليد الإفرنجية.. ومقاومة الفساد المحلي أصبحت تعني معركة ضارية مع من يسندون هذا الفساد ويعملون على استمراره.

٦- إن جهادنا الممتد من أجل إعلاء كلمة ا يتطلـب عمليات شحن معنوية متواصلة، حتى يظل الأفراد

قادرين وراغبين، ويظل المجتمع بالتـالي قـادرا وراغبا، فـي اسـتمرار هـذا العطـاء النبيـل. ولا تتوقف عمليـات الشـحن بوصـول فريـق المصلِحين إلى مقاعد الحكم، فعمليات الشحن تظل في الأساس عملية ذاتية، أي أن كـل فـرد منـا مسئول عن تحقيقها فـي نفسـه، وسـواء أكـان أصحاب الحكم من المصلحين أم من المفسـدين، فإن كل فرد منا مسئول عن مواجهته المستمرة مع إبليس لا يهزمه في معركة إلا ويستعد لمنازلته في الجولة الجديدة.

ولكن هذا لا يعنى أن وصول المصلحين إلى مقاعـد الحكم لا يساعد كلاً منا مساعدة كُبـرى. فـأجهزة الحكـم الصالحة تحبس عن إبليس كثيرا من وسائل الفتنـة، وهـي تملك في هـذه الأيـام مـن أدوات الاتصـال الجمـاهيري (الصحافة، والإذاعة، والتليفزيون) الشيء الكثير.. واستخدام كل ذلك من أجل الخير ولدحر الشر والفساد يعتبـر دعمـا معنويا عظيما لروح الجهاد في سـبيل ا .. إلا أن وظيفـة الدولة تتجاوز ذلك الدور، فِوسع الإصلاحيين أن يسـتخدموا



إمكاناتها في تقرير السياسات، كي يعيدوا تنظـيم الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، بحيث تتفق هذه الأوضاع مع متطلبات المجتمع الإسلامي.

إن الأوضاع الحالية تُوقِع الناس في الحرج حين تحـدد معايير للتقدم والتفوق تتعارض مع المعايير التي يضعها ديننا وتؤكدها تقاليدنا.. إن النظام الاقتصادي يضطر النـاس فـي كسب الأموال، وفي إنفاقها للتعارض مع ما أُمِرنَا به حـين استخلفنا في أمر هذه الأموال، ومن واجـب المصـلحين إذا وصلوا إلى مقاعد الحكم أن يعِيدوا ترتيب هـذه الأوضـاع بحيث نُيسر على الناس أن يكونوا مسلمين فعلاً وقولاً، وهذا أيضا مما يشحذ الروح الجِهادية ويوسع المنخرطين فيها.

ولا شَك أن هذا النمط الجديد من البشر المجاهـد ومـا سينشئه من أنظمة اجتماعية واقتصادية هو أساس حضـارة جديدة.. إنها حضارة تحمل روح الجِهاد والاستشهاد والإبداع الذي صاحب اندفاعة الإسلام الأولى، ولكن في عصر الثورة العلمية المعاصرة.

٧- إن تثبيت هذه العقيدة يتطلب على مستوى الفـرد والجماعة مداومة على العبادات كما أمرنـا بهـا

وحددها لنا الله سبحانه.. وينبغي أن نذكر هنا أن آفة عصرنا هي انهيار الروحانيات مع سيادة النزعة المادية والدنيوية، فهذه النزعة هي الحضارة الغربية المهيمنة. وهي مهيمنة بالغواية، أو بالقمع لمن لم تنفع معه الغِواية، وإذا كان لا بد أن نواجه الغزو الغربي في بلادنا، وإذا كان لا بد أن نواجه النزعة المادية والدنيوية، فإننا نحتاج في هذه المعركة إلى جِهاد الأقباط المؤمنين إلى جانب المسلمين المؤمنين.

إن الآية الكريمة تقول:

ولتَجِدن أقربهم مودةً للذِين آمنُوا الذِين قَالُوا إِنا نَصارى ذَلِك بِأَن مِنْهم قِسيسِين ورهبانًا وأَنهم لاَ يستَكْبِرون (٨٢) سورة المائدة

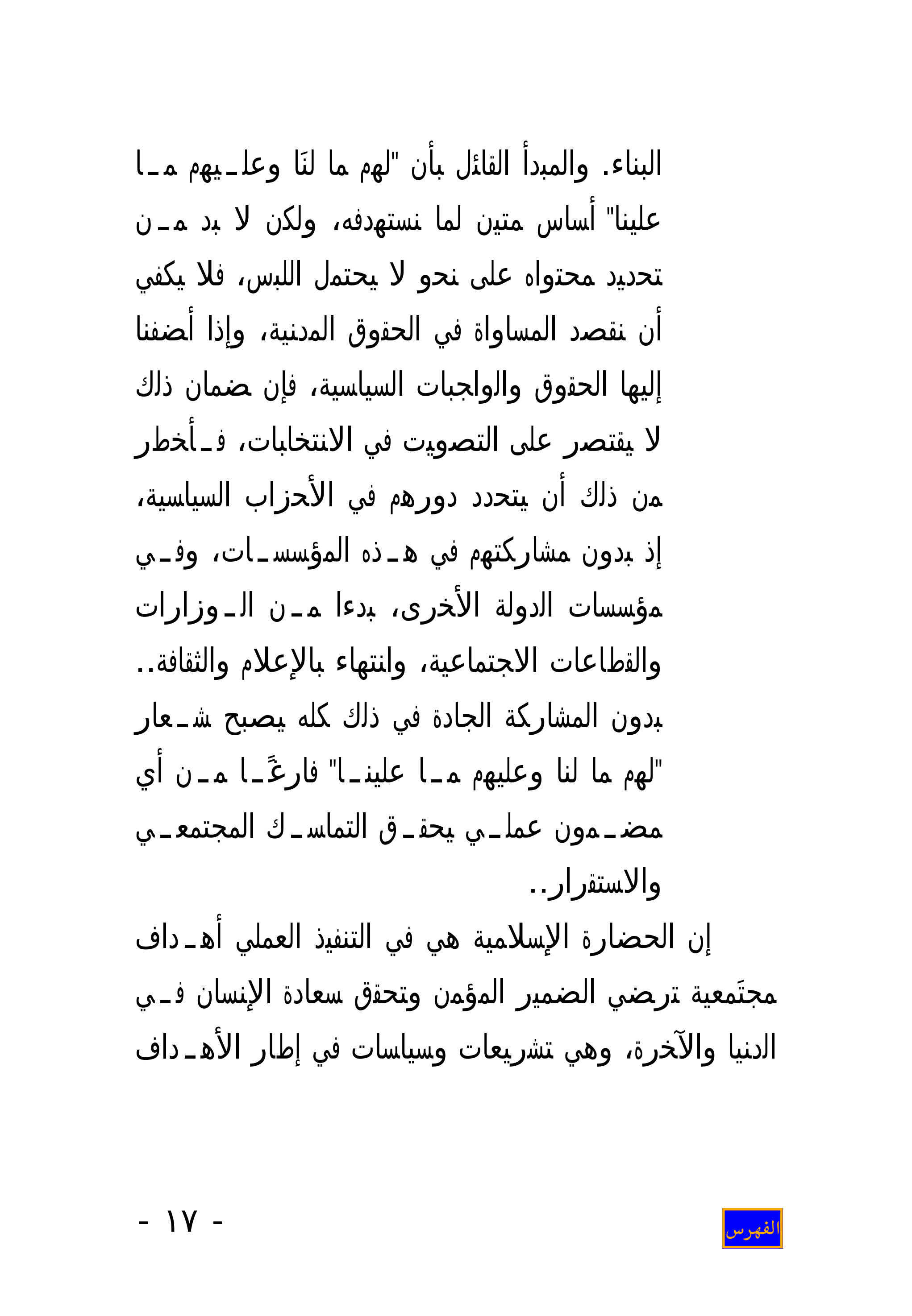
وهذه الآية تنطبق بشكل خاص على الأقباط (أي على المسيحيين المصريين). ولا ننسى أن الأقباط المتدينين هم الذين فتحوا أبواب مصر أمام المسلمين القادمين من الجزيرة العربية، وغَضبا عن مسيحي بيزنطة.. وقد انتشرت اللغة العربية في مصر قبل انتشار الإسلام، أي أصبحت لغة

الأقباط المصريين قبل أن يتحولوا إلى أقلية.. مـع انتشـار الإسلام واللغـة الواحـدة عـاش المصـريون ـ مسـلمين وأقباطًا ـ في نسيج مجتمعي متكامـل ومتماسـك، وكـان إسهامهم معا عظيما في إنشاء الحضـارة الإسـلامية وفـي حمايتها.

ونحن ننظر إلى مستقبلنا (امتدادا لهذا التاريخ) باعتباره بعثًا للحضارة، إن الحضارة الإسلامية الجديدة ستتخذ أشكالاً مادية وتعبيرية تختلف عما فات، ولكن الأصول والقيم لـن تتغير، فالعبودية ستظل وحده وسيترتب علـى ذلـك مـا ترتب سابقًا.. أي استعلاء إنسانية الإنسان على المادة.. وفي كل ذلك سنجد من الأقباط المؤمنين عونًـا ضـد أعـداء ا والدين.

قُلْ يا أَهلَ الْكِتَابِ تَعالَوا إِلَى كَلِمةٍ سواءٍ بينَنَا وبينَكُم أَلا نَعبد إِلا ا ـ ولاَ نُشْرِك بِهِ شَيئًا ولاَ يتخِذَ بعضـنَا بعضـا أَربابا من دون ا ـ فَإِن تَولوا فَقُولُوا اشْهدوا بِأَنا مسـلِمون (٦٤) سورة آل عمران.

٨- إن الحضارة الإسلامية الجديدة ستكون امتدادا لما أنجزناه في تاريخنا وسيشارك كل أبناء الوطن في



البناء. والمبدأ القائل بأن "لهم ما لنَا وعليهم ما علينا" أساس متين لما نستهدفه، ولكن لا بد من تحديد محتواه على نحو لا يحتمل اللبس، فلا يكفي أن نقصد المساواة في الحقوق المدنية، وإذا أضفنا إليها الحقوق والواجبات السياسية، فإن ضمان ذلك لا يقتصر على التصويت في الانتخابات، فأخطر من ذلك أن يتحدد دورهم في الأحزاب السياسية، إذ بدون مشاركتهم في هذه المؤسسات، وفي مؤسسات الدولة الأخرى، بدءا من الوزارات والقطاعات الاجتماعية، وانتهاء بالإعلام والثقافة.. بدون المشاركة الجادة في ذلك كله يصبح شعار "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" فارغًا من أي مضمون عملي يحقق التماسك المجتمعي والاستقرار..

إن الحضارة الإسلامية هي في التنفيذ العملي أهداف مجتَمعية ترضي الضمير المؤمن وتحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وهي تشريعات وسياسات في إطار الأهداف

والدستور العام.. وفي مسعانا نحو ذلك سيختلف الناس فـي التفاصيل، وسيكون هناك من يتعجل ومن يطلب التدرج.

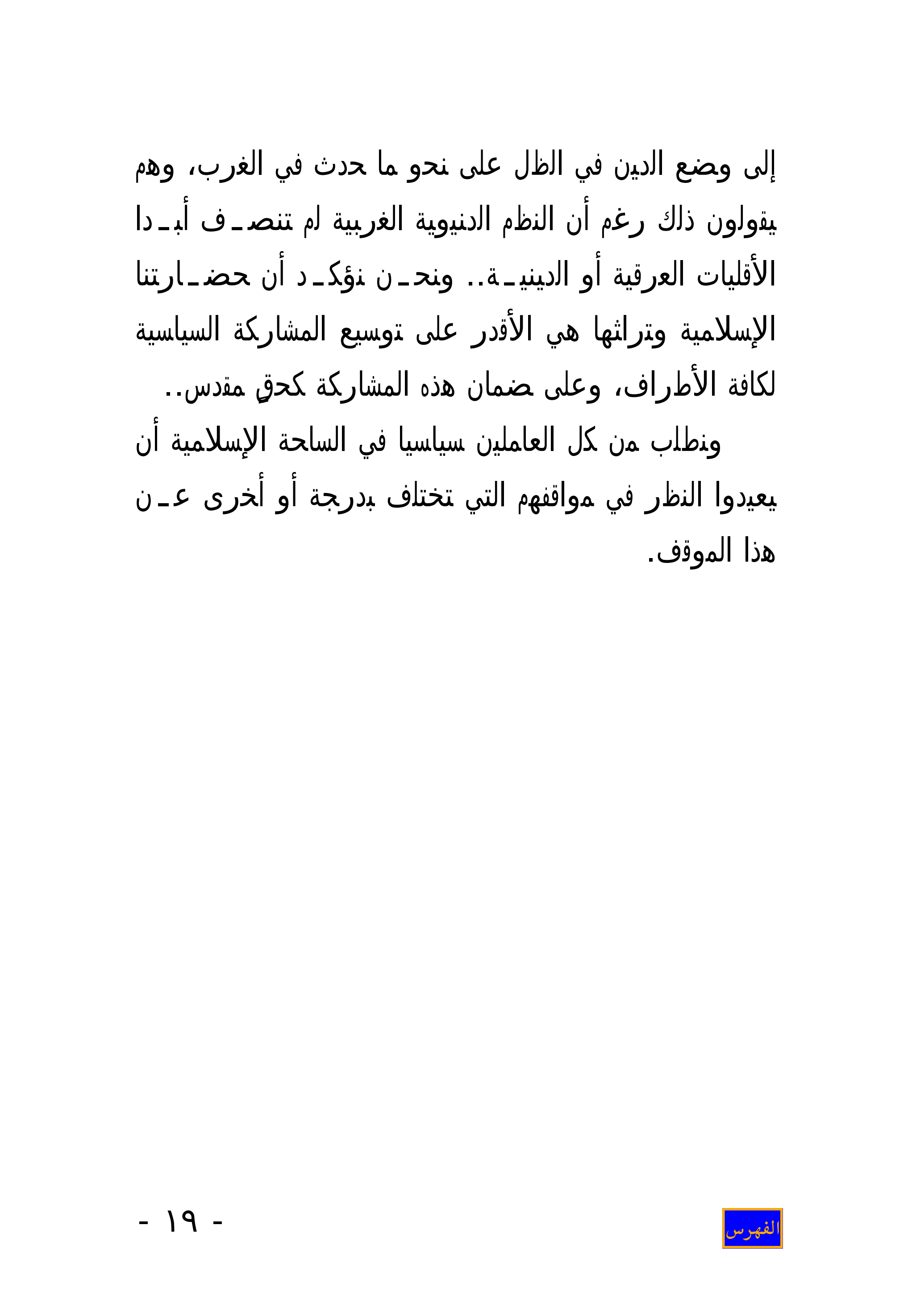
ولو شاء ربك لجعلَ الناس أُمةً واحِـدةً ولاَ يزالُـون مخْتَلِفين (١١٨) إلا من رحِم ربك ولِذَلِك خلَقَهم وتَمتْ كَلِمةُ ربك لأَملأَن جهنم مِن الْجِنـةِ والنـاس أَجمعِـين (١١٩) سورة هود.

وسينعكس الاختلاف في تعدد الأحـزاب والتكـتلات، وسينسحب ذلك على الأخوة الأقباط، ولكـن مـا يصـرف القبطي عن المشاركة في هذا الحـزب أو ذاك لا ينبغـي أن يكون دينه أو طائفته.. ولكن موقفه السياسي، شأنه في ذلـك شأن أخيه المسلم..

وتطبيقًا لهذا المفهوم فإن حزب العمل يفتح أبوابه أمـام طلائع البناء الحضاري الجديد من المسلمين والأقباط.

إلا أن هذه الدعوة تحتاج إلى مثـابرة ومصـابرة فـي مواجهة من يسعون للوقيعة وبث الفرقة..

فأصحاب المخططات الغربية والصهيونية يلقـون فـي روع الأخوة الأقباط أن حقوقهم فـي المشـاركة السياسـية والاجتماعية لا يمكن ضمانها إلا في ظل نُظم دنيوية تعتمـد



إلى وضع الدين في الظل على نحو ما حدث في الغرب، وهم يقولون ذلك رغم أن النظم الدنيوية الغربية لم تنصـف أبـدا الأقليات العرقية أو الدينيـة.. ونحـن نؤكـد أن حضـارتنا الإسلامية وتراثها هي الأقدر على توسيع المشاركة السياسية لكافة الأطراف، وعلى ضمان هذه المشاركة كحقٍ مقدس..

ونطالب من كل العاملين سياسيا في الساحة الإسلامية أن يعيدوا النظر في مواقفهم التي تختلف بدرجة أو أخرى عـن هذا الموقف.

(ثانياً)

مصر والأمة العربية والإسلامية
والعلاقات الدولية

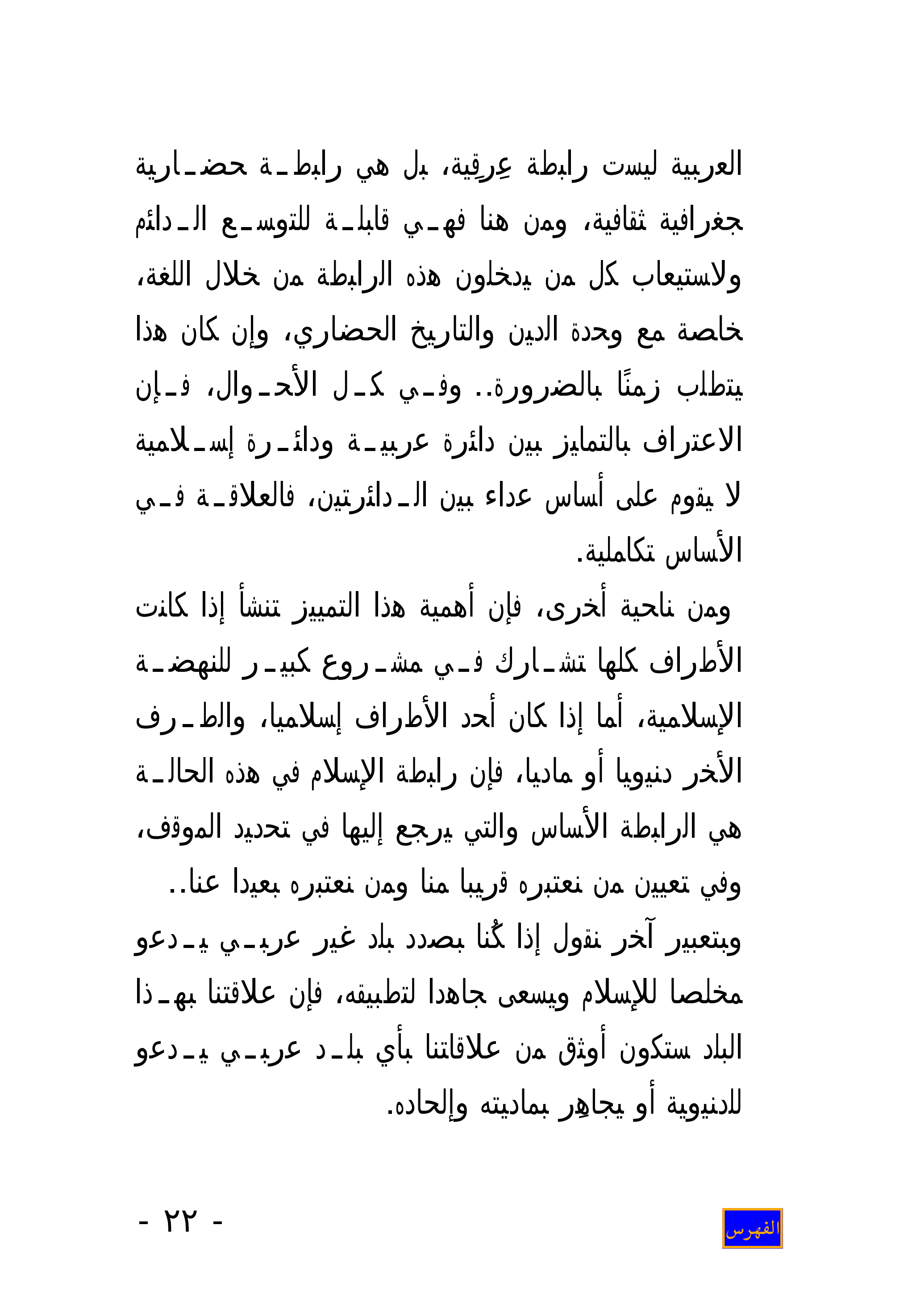
١- الإسلام رسالة ا إلى الناس كافة، وقد انخرطـت الأجناس المختلفة في صفوفه فعلاً، وإذا كنا نصف أهل الحضارة الإسلامية التي تشكلت وتطـورت عبر قرون طويلة، إذا كنا نصف هؤلاء بأنهم أمة واحدة في مواجهـة الأمـم الأخـرى صـاحبة الحضـارات المغَـايرة، فـإن هـذا الوصـف لا يتعارض مع التسليم بأن هناك تقسيمات فرعية داخل هذه الأمة الإسلامية الكبرى.

وينطبق ذلك على الحضارة الغربية، فـإذا جـاز لنـا أن نعتبر أهلها أمة واحدة، فإن هذا لا يتعارض مع ملاحظة السِمات الخاصة التي تُميز أوروبا القديمة عـن أوروبـا الجديدة (أمريكا وأستراليا).. بل يجب ملاحظة التفريعات

الأدق، أي ملاحظة الفروق بين ألمانيا وفرنسا (على سبيل المثال) داخل أوروبا القديمة نفسها.

وفقًا لهذا المنهج، فإننا نلحظ أن الجغرافيا أثـرت تـأثيرا واضحا في تاريخنا وأورثتنا أنماطًا من العلاقات الخاصة لا يمكن تجاهلها. إن الجغرافيا أثرت في تحديـد الـدائرة التي انتشر فيها الإسلام خلال القرون الماضية، فلم يكـن صدفة أن انتشر من الجزيرة العربية إلى منطقة الفتوحات الأولي، ثُم إلى ما تلاها (حربا وسِلما).. وإذا كان الإسلام لم يصل أيامها إلى الصين أو أمريكا فإن البعد الجغرافي كان عنصرا في تفسير ذلك.

هذا الأثر الذي أحدثته الجغرافيا في التاريخ نلحظه أيضـا ونسجله حين نرصد ملامح الدائرة العربية داخل الـدائرة الإسلامية الأوسع، فهذه الدائرة العربيـة لهـا ملامحهـا الجغرافية التاريخية الخاصة، فمن خلال الجوار تَوحـدت اللغة عبر توالي القرون وتكثفت العلاقـات الاقتصـادية والثقافية، وتشكلت بالتالي هوية خاصة داخل إطار الهوية العامة، هذه حقيقة لا ينبغي أن نتجاهلها وليس فيهـا مـا يستحق الإنكار أو الخجل.. آخذين في الاعتبار أن الهوية



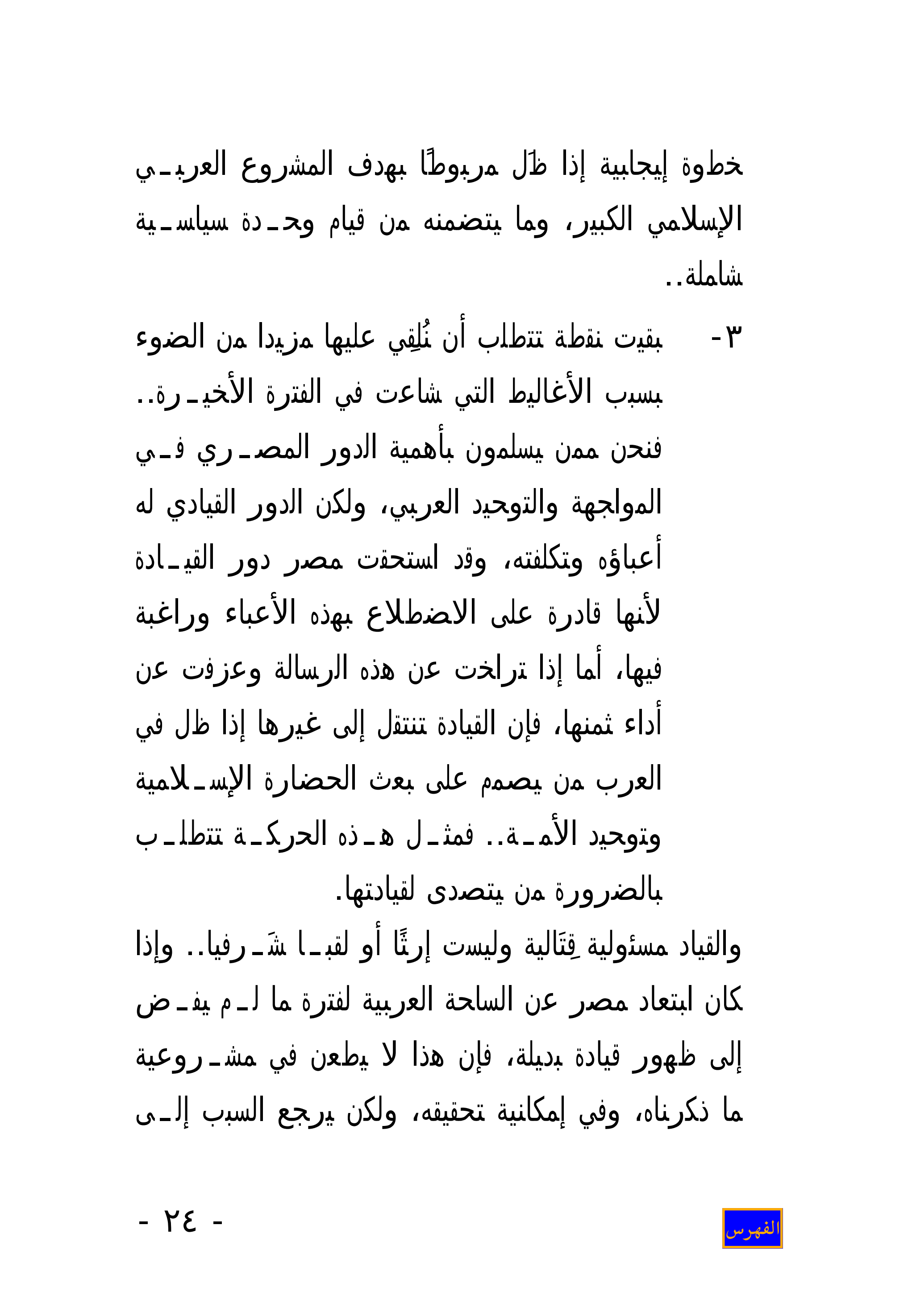
العربية ليست رابطة عِرقِية، بل هي رابطة حضارية جغرافية ثقافية، ومن هنا فهي قابلة للتوسع الدائم ولاستيعاب كل من يدخلون هذه الرابطة من خلال اللغة، خاصة مع وحدة الدين والتاريخ الحضاري، وإن كان هذا يتطلب زمنًا بالضرورة.. وفي كل الأحوال، فإن الاعتراف بالتمايز بين دائرة عربية ودائرة إسلامية لا يقوم على أساس عداء بين الدائرتين، فالعلاقة في الأساس تكاملية.

ومن ناحية أخرى، فإن أهمية هذا التمييز تنشأ إذا كانت الأطراف كلها تشارك في مشروع كبير للنهضة الإسلامية، أما إذا كان أحد الأطراف إسلاميا، والطرف الأخر دنيويا أو ماديا، فإن رابطة الإسلام في هذه الحالة هي الرابطة الأساس والتي يرجع إليها في تحديد الموقف، وفي تعيين من نعتبره قريبا منا ومن نعتبره بعيدا عنا..

وبتعبير آخر نقول إذا كُنا بصدد بلد غير عربي يدعو مخلصا للإسلام ويسعى جاهدا لتطبيقه، فإن علاقتنا بهذا البلد ستكون أوثق من علاقاتنا بأي بلد عربي يدعو للدنيوية أو يجاهِر بماديته وإلحاده.

٢- ولكن كما أن المنطقة العربية ذات أولوية خاصة بالنسبة لجهادنا من أجل بعث الحضارة الإسلامية.. فإننا نضيف أن ميداننا الأول داخل الوطن العربي هو مصر بطبيعة الحال.. فنحن هنا وسط أهلنا المباشرين، ويماثل ذلك وضع أقراننا المجاهدين داخل السودان، أو سوريا، أو العراق، أو السعودية، أو أقطار المغرب العربي.. إلخ فكُل فَيلَق من هذه الفَيالِق مكلف بأن يبدأ الجهاد من القطر الذي يعيش في ربوعه.. ولكن ينبغي أن نتذكر دوما أن مهمتنا في مصر أثقل من مهام الآخرين وأخطر، ويرتبط هذا بالثقل الاستراتيجي الذي تمثله مصر في مشروعات المواجهة والتوحيد القومي.. نسأل ا العون والمدد.

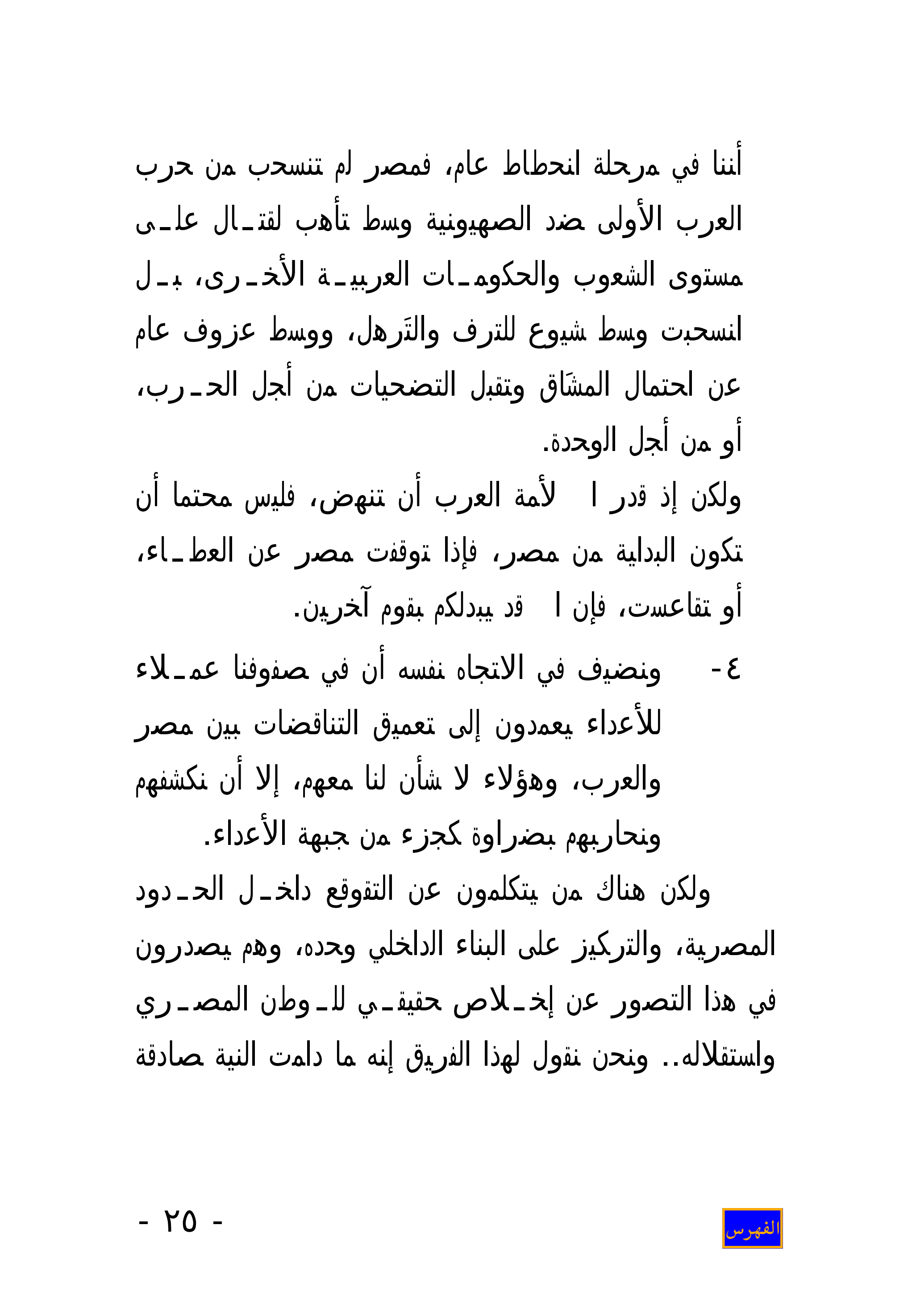
ونضيف كذلك أن التحرك المصري في الدائرة العربية يكتسب قوة وعمقًا من خلال توثيق العلاقات التاريخية الخاصة التي تشكلت مع دولتي الجِوار المباشر، ونقصد بهما السودان وليبيا.. وقد يشجع هذا المنحى قيام جماعات إقليمية أخرى داخل الكُتلة العربية، وهذا المنحى يكون



خطوة إيجابية إذا ظَلَّ مربوطًا بهدف المشروع العربي الإسلامي الكبير، وما يتضمنه من قيام وحدة سياسية شاملة..

٣- بقيت نقطة تتطلب أن نُلقِي عليها مزيدا من الضوء بسبب الأغاليط التي شاعت في الفترة الأخيرة.. فنحن ممن يسلمون بأهمية الدور المصري في المواجهة والتوحيد العربي، ولكن الدور القيادي له أعباؤه وتكلفته، وقد استحقت مصر دور القيادة لأنها قادرة على الاضطلاع بهذه الأعباء وراغبة فيها، أما إذا تراخت عن هذه الرسالة وعزفت عن أداء ثمنها، فإن القيادة تنتقل إلى غيرها إذا ظل في العرب من يصمم على بعث الحضارة الإسلامية وتوحيد الأمة.. فمثل هذه الحركة تتطلب بالضرورة من يتصدى لقيادتها.

والقياد مسئولية قِتَالية وليست إرثًا أو لقبا شَرفيا.. وإذا كان ابتعاد مصر عن الساحة العربية لفترة ما لم يفض إلى ظهور قيادة بديلة، فإن هذا لا يطعن في مشروعية ما ذكرناه، وفي إمكانية تحقيقه، ولكن يرجع السبب إلى

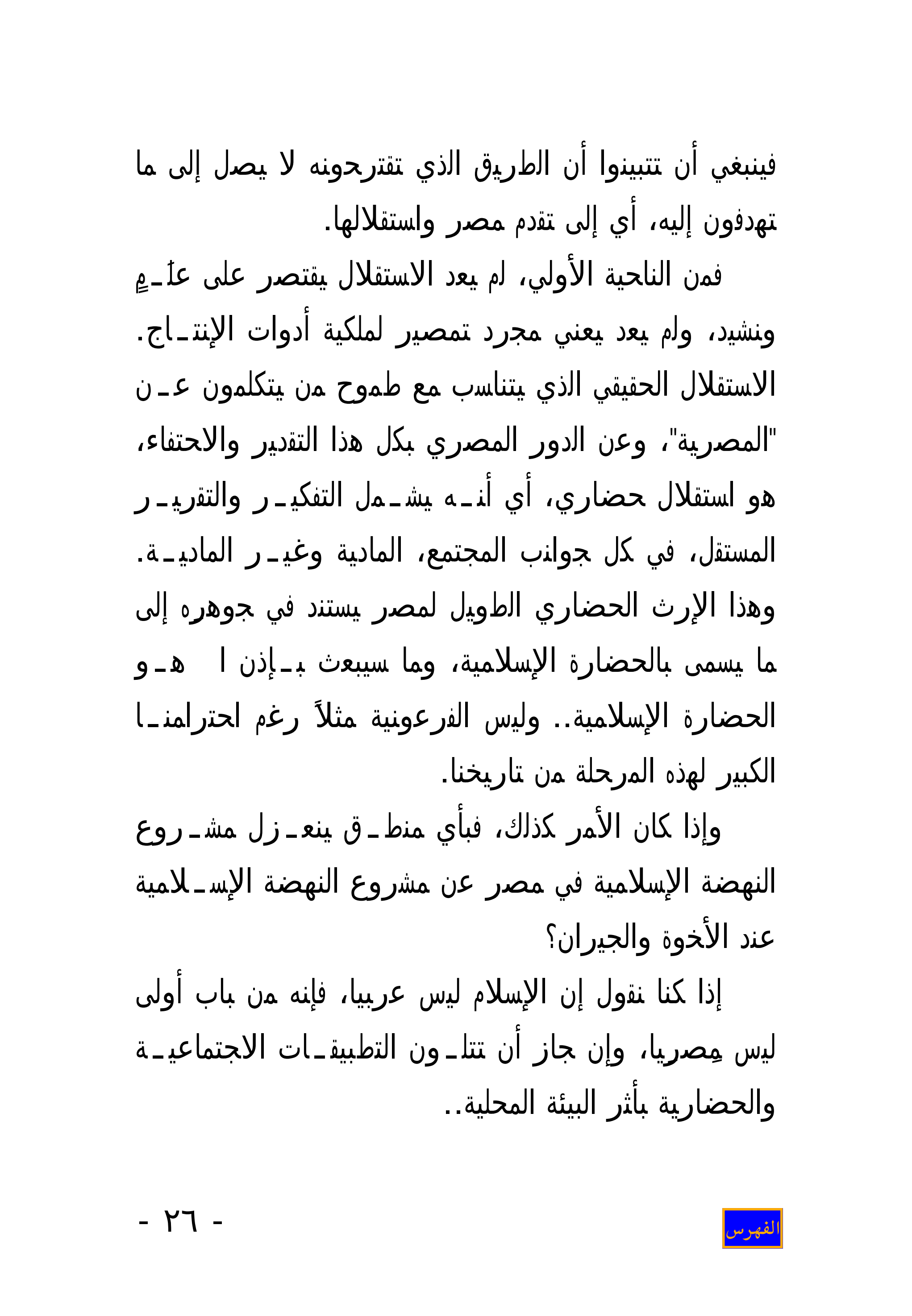


أننا في مرحلة انحطاط عام، فمصر لم تنسحب من حرب العرب الأولى ضد الصهيونية وسط تأهب لقتـال علـى مستوى الشعوب والحكومـات العربيـة الأخـرى، بـل انسحبت وسط شيوع للترف والتَرهل، ووسط عزوف عام عن احتمال المشَاق وتقبل التضحيات من أجل الحـرب، أو من أجل الوحدة.

ولكن إذ قدر ا   لأمة العرب أن تنهض، فليس محتما أن تكون البداية من مصر، فإذا توقفت مصر عن العطـاء، أو تقاعست، فإن ا   قد يبدلكم بقوم آخرين.

٤- ونضيف في الاتجاه نفسه أن في صفوفنا عمـلاء للأعداء يعمدون إلى تعميق التناقضات بين مصر والعرب، وهؤلاء لا شأن لنا معهم، إلا أن نكشفهم ونحاربهم بضراوة كجزء من جبهة الأعداء.

ولكن هناك من يتكلمون عن التقوقع داخـل الحـدود المصرية، والتركيز على البناء الداخلي وحده، وهم يصدرون في هذا التصور عن إخـلاص حقيقـي للـوطن المصـري واستقلاله.. ونحن نقول لهذا الفريق إنه ما دامت النية صادقة



فينبغي أن تتبينوا أن الطريق الذي تقترحونه لا يصل إلى ما تهدفون إليه، أي إلى تقدم مصر واستقلالها.

فمن الناحية الأولي، لم يعد الاستقلال يقتصر على علَمٍ ونشيد، ولم يعد يعني مجرد تمصير لملكية أدوات الإنتاج. الاستقلال الحقيقي الذي يتناسب مع طموح من يتكلمون عن "المصرية"، وعن الدور المصري بكل هذا التقدير والاحتفاء، هو استقلال حضاري، أي أنه يشمل التفكير والتقرير المستقل، في كل جوانب المجتمع، المادية وغير المادية. وهذا الإرث الحضاري الطويل لمصر يستند في جوهره إلى ما يسمى بالحضارة الإسلامية، وما سيبعث بإذن ا هو الحضارة الإسلامية.. وليس الفرعونية مثلاً رغم احترامنا الكبير لهذه المرحلة من تاريخنا.

وإذا كان الأمر كذلك، فبأي منطق ينعزل مشروع النهضة الإسلامية في مصر عن مشروع النهضة الإسلامية عند الأخوة والجيران؟

إذا كنا نقول إن الإسلام ليس عربيا، فإنه من باب أولى ليس مِصريا، وإن جاز أن تتلون التطبيقات الاجتماعية والحضارية بأثر البيئة المحلية..

٥- وإضافة إلى هذا، فإن معركة الاستقلال، حتى إذا استبعدنا الجانب الإسلامي الحضاري (وهذا غير جائز)، تعتبر معركة بالغة القسوة والضراوة. وقد سبق أن أشرنا إلى تماسك النظام الدولي في العصر الحالي، وإلى التشابك الكثيف في علاقاته، وأشرنا إلى أجهزة السيطرة وآلات الحرب التي تمتلكها الدول الكبرى المهيمنة على هذا النظام.

وينبغي أن نضيف هنا أن هذه الدول تدرك الخطورة الكامنة في منطقتنا، فهي تدرك قيمة الإسلام كرسالة حضارية توحيدية أكثر من إدراك أغلبنا لهذه الأهمية، وهي تدرك خطورة الكُتلة الجغرافية السكانية لمجموعة الدول الإسلامية، وتدرك أثر هذه الكُتلة ورسالتها على التوازنات العالمية إذا هيئ لها أن تنهض، ولهذا فإن عيونهم مصوبة علينا بشكل خاص.

إن كافة الدراسات الاستراتيجية في الدول الصناعية تُؤَكد ما سبق أن شرحناه نحن في عرضنا السابق. فهم يخشون من قِيام كتلة أو وحدة عربية تكون قُطْب جذب لتجميع الأمة الإسلامية في آسيا وأفريقيا، وهم يخشون من

قدرة مصر على قيادة العرب في هذا الاتجاه.. ومن أجل ذلك نراهم لا يكُفون عن الحرب الساخنة والباردة ضـمن هـذه الاحتمالات.. وهم لا يكُفون عن عزل العرب عن المسـلمين من غير العرب، وعن عزل شَرق الـوطن العربـي عـن مغربه، ولا يكُفون عن محاولة عزل مصر تحديدا.. ووسـط هذه المخططات والحروب قام المشروع الصهيوني كما نعلم على أرض فلسطين.

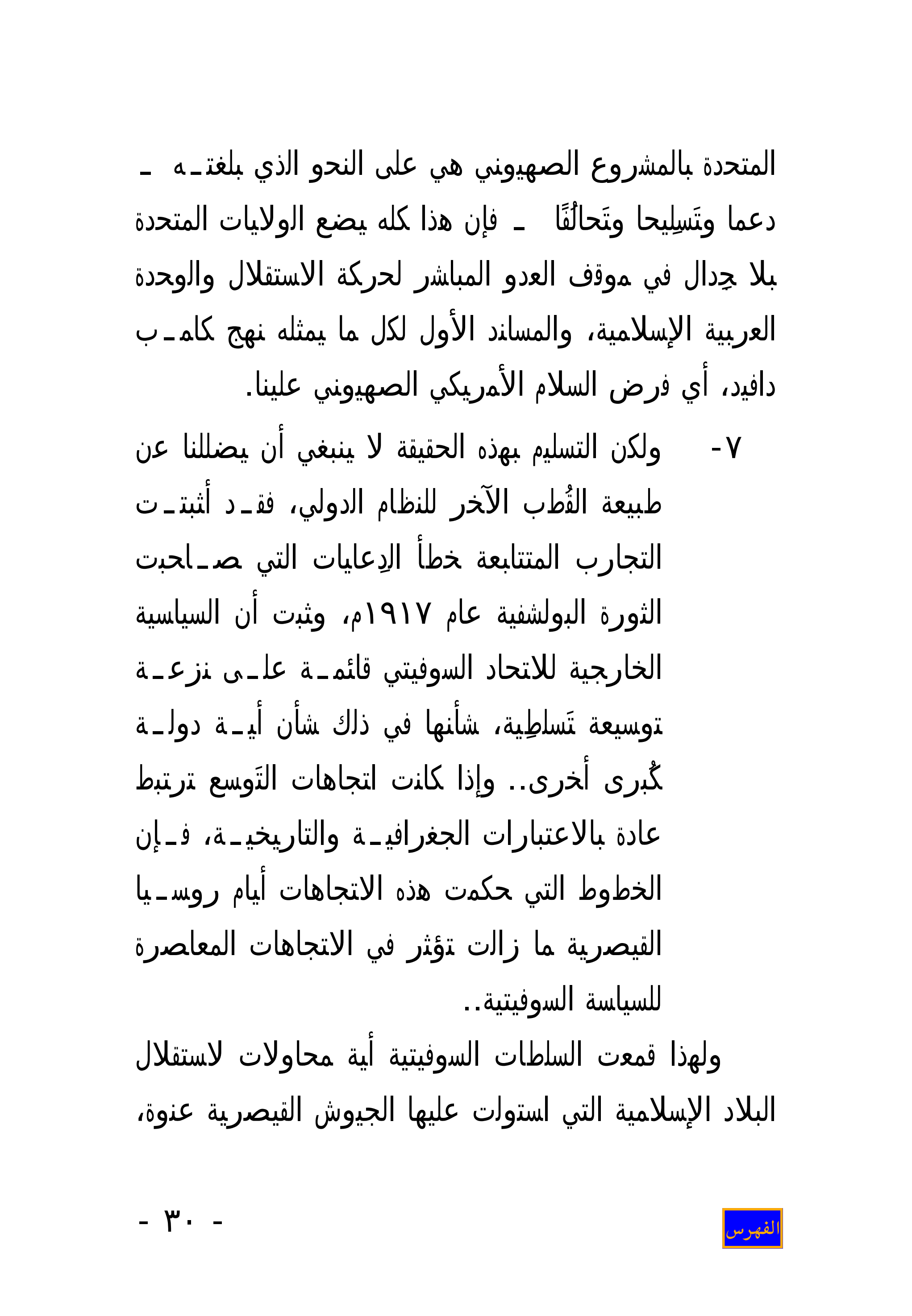
إن مصر ممنوعة من النهوض فـي المسـتقبل بقـرار تُواِفق عليه كل القوى الكبرى. وإذا كانت أية دولـة تحتـاج جِهادا مضنِيا من أجل أن تحصل على استقلالها، فإن مصـر بالذات تحتاج درجة حرارة أعلى من الجِهاد.. فمن أين يأتي المدد والدعم في هذه الحرب إذا كُنا مصـرين فعـلاً علـى طريق الاستقلال، وصابرين على تكلفته؟ لا شَك أن السـاحة الدولية تتيح مجالاً ما للمناورة، ولا شَـك كـذلك أن حشـد الإمكانات المادية والبشرية لمصر هو أساس الصمود، ولكن لا شَك أيضا أن الاستِنَاد إلى الإمكانات البشـرية والماديـة والسياسية للوطن العربي يزيد قدرتنا على الصمود ويجعل ما نحن بصدده ممكِنًا.

وعلى هذا، فإنه حتى مـن منطلـق الإيمـان بـالوطن المِصري واستقلاله، ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية المصرية تحركًا نشِطًا للتعاون العربي، إذا كنا جادين فيما نعلنه مـن نوايا.

٦- وبالنسبة لإدارة العلاقات الدولي، أشرنا إلى عداء الدول الكبـرى لمشـروعات الوحـدة العربيـة والإسلامية، ولزم تقديم بعض التوضيح، فشـبكة العلاقات الدولية التي تربط مجتمعات الأرض كلها بعضها ببعض هي شبكة يمسـك بزمامهـا الآن عملاقان همـا: الولايـات المتحـدة، والاتحـاد السوفيتي، وإذا كانت العلاقة بين هذين العِملاقـين فيها من التنافس والتناقض ما نراه ونلمسه، فـإن مخاطر الصِدام والحرب بينهما فرضت اتفاقـات وضوابط لهذا التنافس تضمن (ضِمن ما تتضمن) قَبول حلُول وسط لمواضيع النِزاع، وتقسيم إعادة تقسيم مناطق النفوذ.

وإذا كانت المنطقة العربية تقع الآن في أغلبهـا داخـل دائرة السيطرة الأمريكية الغربية، وإذا كانت علاقة الولايات

الفهرس



المتحدة بالمشروع الصهيوني هي على النحو الذي بلغته ـ دعما وتَسلِيحا وتَحالُفًا ـ فإن هذا كله يضع الولايات المتحدة بلا جِدال في موقف العدو المباشر لحركة الاستقلال والوحدة العربية الإسلامية، والمساند الأول لكل ما يمثله نهج كامب دافيد، أي فرض السلام الأمريكي الصهيوني علينا.

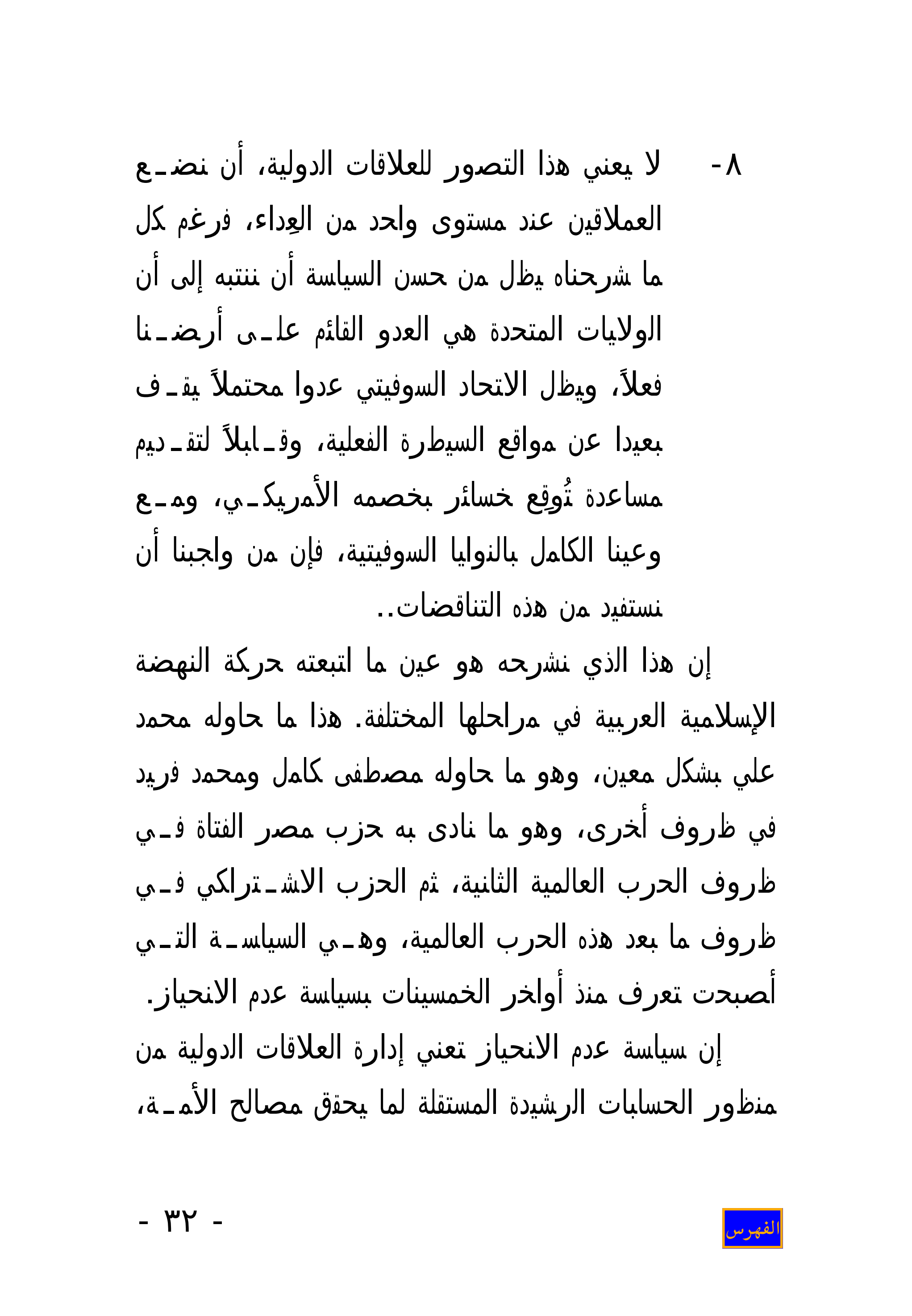
٧- ولكن التسليم بهذه الحقيقة لا ينبغي أن يضللنا عن طبيعة القُطب الآخر للنظام الدولي، فقد أثبتت التجارب المتتابعة خطأ الدِعايات التي صاحبت الثورة البولشفية عام ١٩١٧م، وثبت أن السياسية الخارجية للاتحاد السوفيتي قائمة على نزعة توسيعة تَسلطِية، شأنها في ذلك شأن أية دولة كُبرى أخرى.. وإذا كانت اتجاهات التَوسع ترتبط عادة بالاعتبارات الجغرافية والتاريخية، فإن الخطوط التي حكمت هذه الاتجاهات أيام روسيا القيصرية ما زالت تؤثر في الاتجاهات المعاصرة للسياسة السوفيتية..

ولهذا قمعت السلطات السوفيتية أية محاولات لاستقلال البلاد الإسلامية التي استولت عليها الجيوش القيصرية عنوة،

وقد حاولت الدولة السوفيتية ضم مزيد من الأراضي، وغزو جيوشها مؤخرا لأفغانستان هـو امتـداد لـذلك. والسياسـة السوفيتية لم تقف عند الإلحاق السياسي للـبلاد الإسـلامية، ولكنها عمدت إلى تصفية الإسلام فيها دينًا وحضارة..

ومن هنا فإننا لا نتصور أن يكون الاتحـاد السـوفيتي مساندا لوحدة العرب، أو لوحدة الأمة الإسلامية، فهو إن لـم يتمكن من السيطرة السياسية على هذه المنطقـة المجـاورة لحدوده، سيكون الحد الأدنى لأهدافه هو أن تبقـى منطقتنـا مجزأة إلى أقطار صغيرة متنافرة حتى لا تكون مصر تهديدا له، وهذا مبدأ أساسي وعام من مبادئ الأمن القومي، فكـل دولة تحرص على ألا تلامس حدودها دولة قوية حتـى وإن كانت حليفة، لأن التحالفات لا تدوم في السياسة كما نعلـم.. وقد أثبتت التجارب المعاصرة على أية حال هذا الذي نقول.

فالاتحاد السوفيتي كان يساعد كل قُطر عربي في التحرر من السيطرة الغربية (إنجليزية، أو فرنسية، أو أمريكيـة) ولكن المساعدة تتوقف، بل وتتحول إلى عِـداء إذا اتجـه النضال العربي إلى الوحدة.



٨- لا يعني هذا التصور للعلاقات الدولية، أن نضـع العملاقين عند مستوى واحد من العِداء، فرغم كل ما شرحناه يظل من حسن السياسة أن ننتبه إلى أن الولايات المتحدة هي العدو القائم علـى أرضـنا فعلاً، ويظل الاتحاد السوفيتي عدوا محتملاً يقـف بعيدا عن مواقع السيطرة الفعلية، وقـابلاً لتقـديم مساعدة تُوقِع خسائر بخصمه الأمريكـي، ومـع وعينا الكامل بالنوايا السوفيتية، فإن من واجبنا أن نستفيد من هذه التناقضات..

إن هذا الذي نشرحه هو عين ما اتبعته حركة النهضة الإسلامية العربية في مراحلها المختلفة. هذا ما حاوله محمد علي بشكل معين، وهو ما حاوله مصطفى كامل ومحمد فريد في ظروف أخرى، وهو ما نادى به حزب مصر الفتاة فـي ظروف الحرب العالمية الثانية، ثم الحزب الاشـتراكي فـي ظروف ما بعد هذه الحرب العالمية، وهـي السياسـة التـي أصبحت تعرف منذ أواخر الخمسينات بسياسة عدم الانحياز.

إن سياسة عدم الانحياز تعني إدارة العلاقات الدولية من منظور الحسابات الرشيدة المستقلة لما يحقق مصالح الأمـة،

ولا شَك أن ممارسة هذه السياسة عن حق وصدق يعتبر أمرا غاية في الصعوبة، لأن كلاً من العملاقين لا يطيق - كما قلنا - استقلالنا، وإذا كان اتباع هذه السياسة يطلب في المقام الأول صلابة في الإرادة السياسية، وتنظيما اقتصاديا اجتماعيا قادرا على مساندة هذه الإرادة، فإنه يتطلب إلى جِوار ذلك براعة في المناورة وفي إدارة العلاقات الدولية عموما.. والمنَاورة قد تضطرنا إلى أن نجنح إلى هذا الجانب أو ذاك خلال فترة معينة. ولكن هذا الجنُوح لا يثر الخوف والفزع إذا كانت الجبهة الداخلية متماسكة في عقيدتها وتنظيمها، بحيث يصعب على أي حليف أجنبي أن يخترقها أو يعرف أسرارها.

ولا ننسى في حديثنا عن إدارة العلاقات الدولية أن نشير إلى التطورات المتوقعة للنظام الدولي في العِقدين القادمين، أي إلى تطورات شرق آسيا (كتلة الصين - اليابان)، وإلى جنوب وسط آسيا (الهند).. بل إلى تطورات أوروبا.. وكلها تهز الأوضاع القائمة للنظام الدولي، وتفتح موضوعيا بابا أوسع للمناورة وللتخاص من القوى المهيمنة التقليدية، إذا صدق مِنا العزم.

الفهرس

(ثالثاً)

في مسألة العمران البشري أو التنمية المستقلة المركبة

لا مجال للحديث عن الاستقلال والتنمية المستقلة، إذا لم يكن ذلك مشفوعا بالقدرة على التفكير المستقل، أي على التفكير بأنفسنا لأنفسنا انطلاقًا من أصولنا الدينية المتميزة..

إن النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت في إطار الحضارة الغربية ارتكزت على الأصول الدنيوية والمادية لهذه الحضارة، هذا هو دينهم.. وإذا كان ديننا يخالف دينهم، أي إذا كانت حضارتنا الإسلامية لها أصول تختلف تماما عن أصول الحضارة الغربية، فإن ما يتفرع على أصلونا من نظريات يختلف بالضرورة عن نظريات أهل الغرب في أمور الاقتصاد والاجتماع.. وغني عن البيان أننا نتكلم هنا عن النظريات ذات الأصول الغربية بشكل عام، أي الرأسمالية والماركسية وما بينهما..

إن أصحاب الأصول الدنيوية أو المادية يصف مـ وقفهم الحق تبارك وتعالى إذ يقولون:

ﭽإِن هِي إِلا حياتُنَا الدنْيا نَمـوتُ ونَحيـا ومـا نَحـن بِمبعوثِين (٣٧) ﭼ سورة المؤمنون.

وهؤلاء هم الأخسرون أعمالاً.

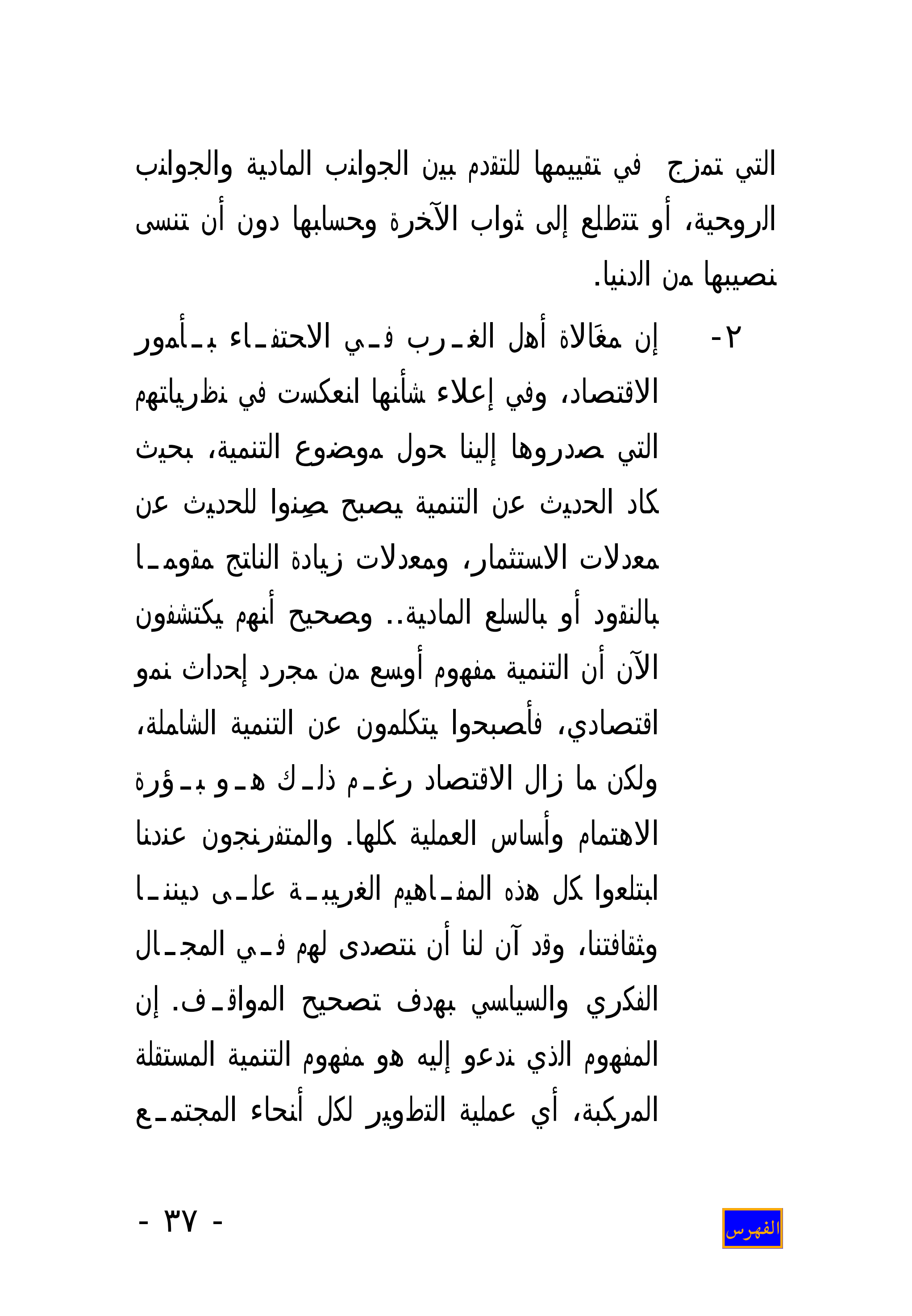
ﭽالَّذِين ضلَّ سعيهم فِي الْحياةِ الدنْيا وهم يحسبون أَنهم يحسِنُون صنْعا (١٠٤) أُولَئِك الَّذِين كَفَـروا بِآيـاتِ ربهـم ولِقَائِهِ فَحبِطَتْ أَعمالُهم فَلاَ نُقِيم لَهم يـوم الْقِيامـةِ وزنًـا (١٠٥) ﭼ سورة الكهف.

١- من حصروا همهم في أمور الدنيا كان طبيعيا أن يقيموا كل شيء بمقياس ما يتحقق للفرد منهم من متع حسية حيوانية، فاستبقوا الشـهوات وغرقـوا فيها. وانعكس ذلك في إعلاء الاقتصاد علـى أي شأن آخر.. فمقدار ما ينتجه اقتصاد بلد مـا مـن السلع المادية أصبح معيار التقدم، ونحن لا ننكـر أهمية الإنتاج وتنميته، ولكن ما ننكـره هـو أن تكون كمية الإنتاج المادي هـي المعيـار الأول لقياس التقدم الذي أحرزه مجتمع ما. نـرفض أن

يكون عدد أطنان الصلب، أو عـدد السـيارات، أو الثلاجات (وما شابه) فـي أي مجتمـع، هـو المِعيار الأساسي لتقدمه مع إنكار كافة الاعتبارات الأخرى..

إن القوم هناك يقولون إن مجرد زيادة الإنتاج والـدخل يجعل الناس أكثر سعادة فَتَرِق طباعهم وتتحسـن معـاملتهم لبعضهم البعض.. وهذا غير صحيح فمتوسط دخـل الفـرد ومتوسط إنتاجية الفرد بلغَا الذروة في الولايات المتحدة، ومع هذا نـرى أن المجتمـع هنـاك ملـيء بـالعنف والظلـم والاستضعاف، وينتشر فيـه التحلـل الأسـري والانتحـار والمخدرات.. أليس هذا دليلاً على فساد دينهم الدنيوي القـائم على عِبادة معدلات النمو برغم ثبوت أن هذه المعـدلات لا تستطيع وحدها أن تحل مشاكل البشر..؟

إن المجتمع الذي يتحلى بـالتراحم والتكافـل وبـالأمن والطمأنينة يعتبرـ بمعيار أهل الغرب ـ متخلفًـا إذا كـان متوسط دخل الفرد يقل عن ٨٠٠ دولار سنويا مثلاً، ونحـن نرى أن مثل هذا المجتمع أرقى وأكثر تقدما وتحضرا مـن المجتمع الأمريكي وما شابهه ـ وِفق معاييرنا الإسـلامية ـ



التي تمزج في تقييمها للتقدم بين الجوانب المادية والجوانب الروحية، أو تتطلع إلى ثواب الآخرة وحسابها دون أن تنسى نصيبها من الدنيا.

٢- إن مغَالاة أهل الغـرب فـي الاحتفـاء بـأمور الاقتصاد، وفي إعلاء شأنها انعكست في نظرياتهم التي صدروها إلينا حول موضوع التنمية، بحيث كاد الحديث عن التنمية يصبح صِنوا للحديث عن معدلات الاستثمار، ومعدلات زيادة الناتج مقومـا بالنقود أو بالسلع المادية.. وصحيح أنهم يكتشفون الآن أن التنمية مفهوم أوسع من مجرد إحداث نمو اقتصادي، فأصبحوا يتكلمون عن التنمية الشاملة، ولكن ما زال الاقتصاد رغـم ذلـك هـو بـؤرة الاهتمام وأساس العملية كلها. والمتفرنجون عندنا ابتلعوا كل هذه المفـاهيم الغريبـة علـى ديننـا وثقافتنا، وقد آن لنا أن نتصدى لهم فـي المجـال الفكري والسياسي بهدف تصحيح المواقـف. إن المفهوم الذي ندعو إليه هو مفهوم التنمية المستقلة المركبة، أي عملية التطوير لكل أنحاء المجتمـع

بطريقة متوازنة ومتسقة.. وهي علميـة مسـتقلة لأننا نحن الذين نقرر محتوياتها وتخطيطها وفـق معتقداتنا ومثُلُنا.. ويحسن أن نستخدم للدلالة على ذلك كله مصـطلح "الإعمـار البشـري" الـذي استخدمه شيخنا العبقري ابن خلدون، وقد استوحاه بدوره من القرآن الكريم:

اعبدوا ا َ ما لكُم من إلِهٍ غَيره هـو أَنشَـأَكُم مـن الأرض واستَعمركُم فِيها فَاستَغْفِروه ثُم تُوبوا إِليهِ إن ربـي قَرِيب مجِيب (٦١) سورة هود

وسنلحظ أن الخلاف بيننا وبين أهل الغرب في نقطـة المنشأ والانطلاق يؤدي إلى خلاف حول كل ما يتفرع عـن هذه النقطة ويترتب عليها.

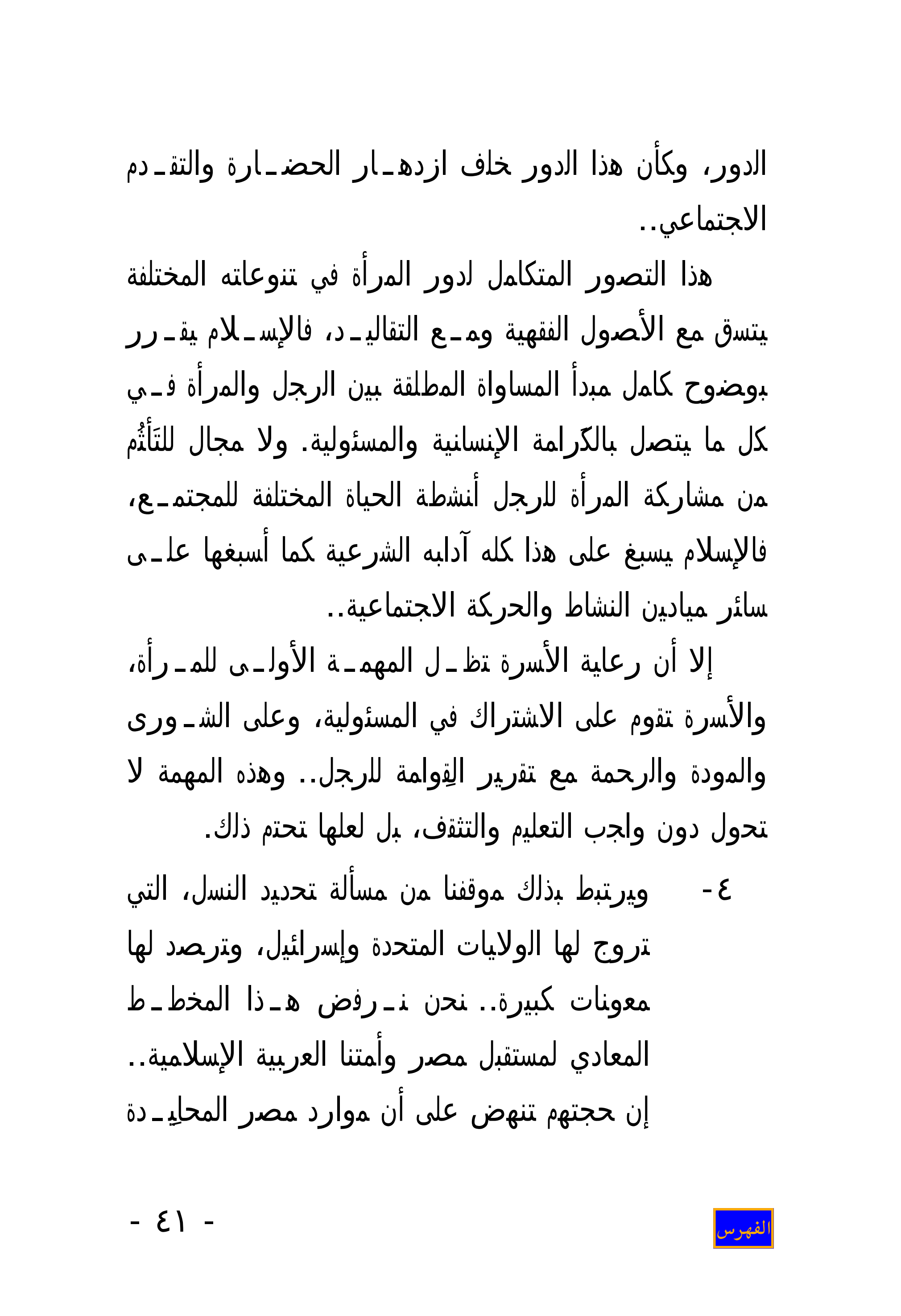
٣- إن حضارتنا ـ كما أوضحنا ـ تجعـل أهـداف الإنتاج والاقتصاد في خدمة الأهـداف الأشـمل للمجتمع، وفق قواعد الاسـتخلاف كمـا حـددها الشرع.. وهي لا تُغَالي بالتالي في وزن الأمـور الاقتصادية على نحو ما فعل أهل الغرب.. وعلى هذا فإنه إذا كان الإتقان في صناعة السلع المادية

أمرا مطلوبا، وإنجازا محمودا، فإن الإتقـان فـي تربية ذرية صالحة يعتبر عندنا أولـى بالطلـب والحمد.. ولكن أهل الغرب لا يرون ذلك، فهـذه العملية لا تقوم عندهم بنقـود، ولا تـدخل فـي حساباتهم القومية المعتمدة لديهم، ولا يعتبر الجهد المبذول فيها من معايير التقدم. ويتفرع عن ذلـك أنه لا حرج عندهم من خروج المرأة للعمل خارج المنزل (من غير حاجة مِلحة تدعو إلى ذلك) حتى إذا كان هذا على حساب إنجاب الأطفـال وإدارة شئون الأسرة، طالما أن العلم في المنشآت خارج المنزل سيزيد حساباتهم للناتج القـومي، ونحـن نؤمن بأن دعم التماسك والمحبة داخـل الأسـرة وتنشئة أجيال جديدة مؤمنة ومجاهدة يـأتي قبـل إنتاج مزيد من الأحذية والأقمشة.. وحتى بمعايير هذا الإنتاج الاقتصادي والسلعي فإن تنشئة أجيال جديدة مؤمنة وتربيتها على الجِدّ والنِظَام (وهـي مهمة تعجز عنها المدارس وحدها) يزيد الطاقـة الإنتاجيـة وبمعـدلات مسـتمرة مطـردة فـي

الفهرس

المستقبل.. بينما يؤدي الانخراط الأعمى للمـرأة في العلم خارج البيت إلـى انخفـاض معـدلات الإنجاب، وإهمال التربية للأجيال الجديدة، والأثر السلبي لذلك علـى العمليـة الإنتاجيـة الماديـة لا يحتاج إلى إثبات..

ما قلناه لا يعني إنقاصا من قَدر المرأة، بل هو تنظـيم لقُدراتِها ولدورها في إطار مفهوم أرحب لما يعنيه الإنتـاج، فنحن لا نحصر معنى الإنتاج في العمل بالمصانع وما أشـبه ذلك خارج المنزل، فالعمل داخل المنزل هو في كثيـر مـن الأحيان أكثر إنتاجية، وأكثر بركة من المنظور الاجتمـاعي، بل ومن المنظور الاقتصادي أيضا. وفي كل الأحوال فإنا لا نغلق باب العمل خارج المنزل أمـام أصـحاب الكفـاءات الخاصة من النساء، أو أمام من تتطلب حاجـات المجتمـع جهدهن، وكذلك لا نقف في وجه من تفضلن هذا النوع مـن العمل لسبب أو آخر.. مـا نعارضـه بشـدة هـو ازدراء المتغربين لدور المرأة في العمل داخل المنزل، واعتبار ذلك نوعا من التخلف وتبديد الطاقات والكفاءات، مع أن حكمـة ربك قضت بأن تتمتع غالبية النساء بالقدرات التي تؤهلن لهذا



الدور، وكأن هذا الدور خلاف ازدهـار الحضـارة والتقـدم الاجتماعي..

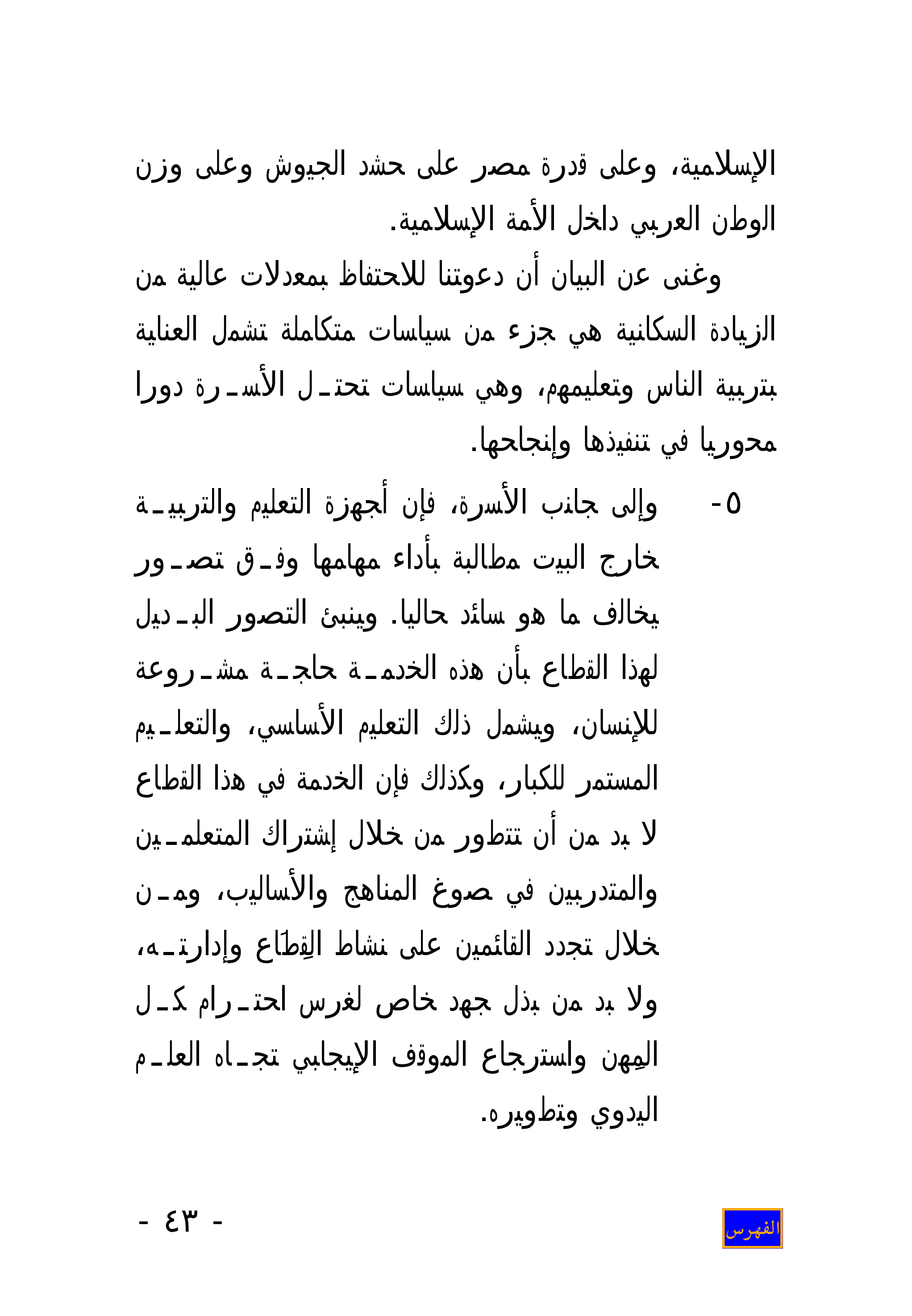
هذا التصور المتكامل لدور المرأة في تنوعاته المختلفة يتسق مع الأصول الفقهية ومـع التقاليـد، فالإسـلام يقـرر بوضوح كامل مبدأ المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة فـي كل ما يتصل بالكرامة الإنسانية والمسئولية. ولا مجال للتَأثُم من مشاركة المرأة للرجل أنشطة الحياة المختلفة للمجتمـع، فالإسلام يسبغ على هذا كله آدابه الشرعية كما أسبغها علـى سائر ميادين النشاط والحركة الاجتماعية..

إلا أن رعاية الأسرة تظـل المهمـة الأولـى للمـرأة، والأسرة تقوم على الاشتراك في المسئولية، وعلى الشـورى والمودة والرحمة مع تقرير القِوامة للرجل.. وهذه المهمة لا تحول دون واجب التعليم والتثقف، بل لعلها تحتم ذلك.

٤- ويرتبط بذلك موقفنا من مسألة تحديد النسل، التي تروج لها الولايات المتحدة وإسرائيل، وترصد لها معونات كبيرة.. نحن نـرفض هـذا المخطـط المعادي لمستقبل مصر وأمتنا العربية الإسلامية.. إن حجتهم تنهض على أن موارد مصر المحايِـدة

لا تتناسب مع معدلات الزيادة السكانية، وحتى إذا كان هذا صحيحا فإن هذه الحجة تعزل مصر عن طبيعة علاقتها التكاملية مع موارد أمتها العربيـة الإسلامية؛ ذلك أن المقارنة العامة بين مجمـوع الموارد المادية الطبيعية المتَاحـة فـي الـوطن العربي وبين عدد البشر المقيمين والعاملين فـي هذا الوطن تكشف أن إمكانات التنميـة تتطلـب معدلات عالية من الزيادة السكانية في مصر وفي البلاد العربية ككل. ولا شَك أن تجربـة هجـرة العمالة المصرية إلـى الـبلاد النفطيـة خـلال السبعينيات تؤيد ما نذهب إليـه، رغـم مآخـذنا العديدة على الطريقة التي تمـت بهـا الهجـرة، أو على أسلوب استفادتنا منها مصريا وعربيا..

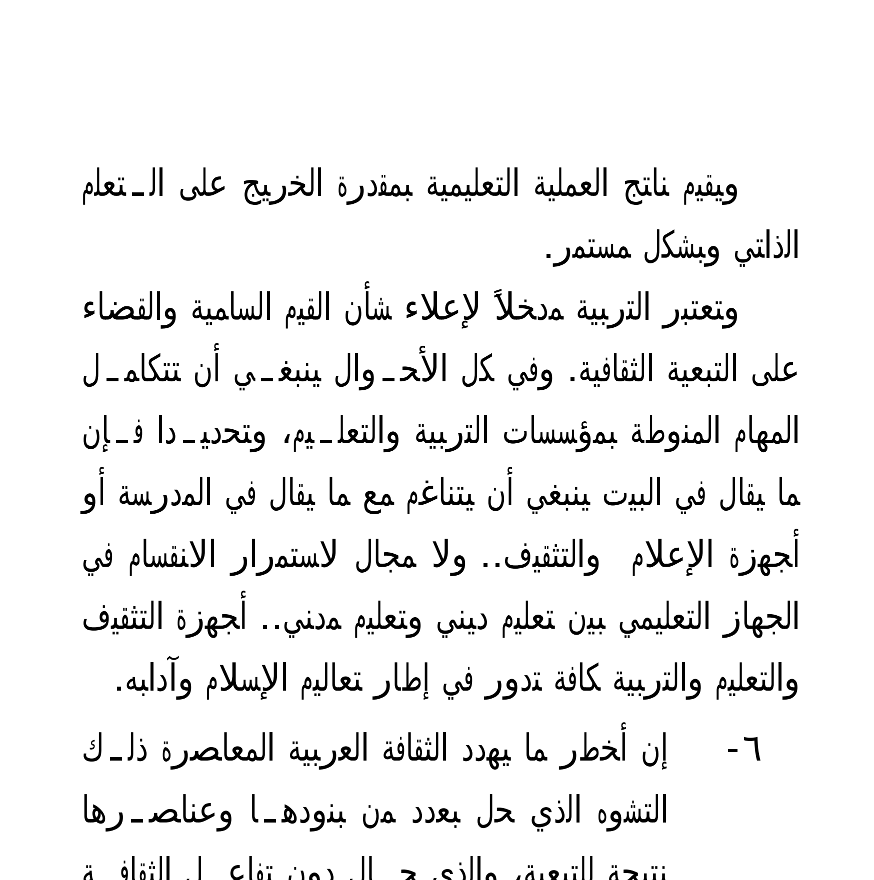
إن دعوة الأعداء إذن لخفض معدلات الزيادة السـكانية لا تستند على تبرير اقتصادي صـحيح، بـل هـي ضـارة اقتصاديا وتنمويا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار العمق العربي (والإفريقي) لمصر. وهي أكثر خطـورة إذا تابعنـا الآثـار السلبية لنقص السكان على وزن مصر في المنطقة العربيـة


الإسلامية، وعلى قدرة مصر على حشد الجيوش وعلى وزن الوطن العربي داخل الأمة الإسلامية.

وغنى عن البيان أن دعوتنا للاحتفاظ بمعدلات عالية من الزيادة السكانية هي جزء من سياسات متكاملة تشمل العناية بتربية الناس وتعليمهم، وهي سياسات تحتـل الأسـرة دورا محوريا في تنفيذها وإنجاحها.

٥- وإلى جانب الأسرة، فإن أجهزة التعليم والتربيـة خارج البيت مطالبة بأداء مهامها وفـق تصـور يخالف ما هو سائد حاليا. وينبئ التصور البـديل لهذا القطاع بأن هذه الخدمـة حاجـة مشـروعة للإنسان، ويشمل ذلك التعليم الأساسي، والتعلـيم المستمر للكبار، وكذلك فإن الخدمة في هذا القطاع لا بد من أن تتطور من خلال إشتراك المتعلمـين والمتدربين في صوغ المناهج والأساليب، ومـن خلال تجدد القائمين على نشاط القِطاَع وإدارتـه، ولا بد من بذل جهد خاص لغرس احتـرام كـل المِهن واسترجاع الموقف الإيجابي تجـاه العلـم اليدوي وتطويره.

الفهرس



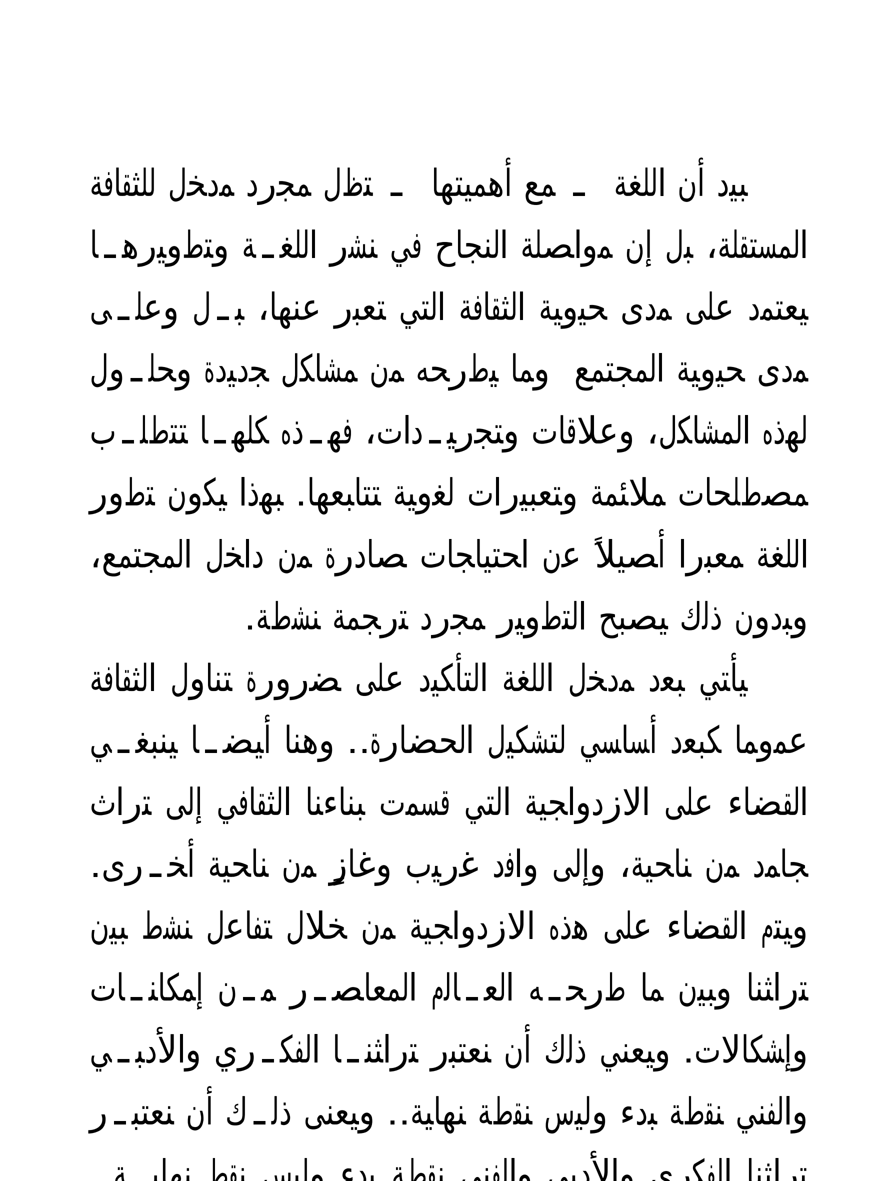
ويقيم ناتج العملية التعليمية بمقدرة الخريج على الـتعلم الذاتي وبشكل مستمر.

وتعتبر التربية مدخلاً لإعلاء شأن القيم السامية والقضاء على التبعية الثقافية. وفي كل الأحـوال ينبغـي أن تتكامـل المهام المنوطة بمؤسسات التربية والتعلـيم، وتحديـدا فـإن ما يقال في البيت ينبغي أن يتناغم مع ما يقال في المدرسة أو أجهزة الإعلام والتثقيف.. ولا مجال لاستمرار الانقسام في الجهاز التعليمي بين تعليم ديني وتعليم مدني.. أجهزة التثقيف والتعليم والتربية كافة تدور في إطار تعاليم الإسلام وآدابه.

٦- إن أخطر ما يهدد الثقافة العربية المعاصرة ذلـك التشوه الذي حل بعدد من بنودهـا وعناصـرها نتيجة للتبعية، والذي حـال دون تفاعـل الثقافـة العربية المعاصرة، مع التراث الإسلامي.

وينبغي أن يحتل الاهتمام باللغة العربية موقعا محوريا. فاللغة في معناها الإجتماعي والحضـاري رمـز المجتمـع العربي، وأداة تفاعل وتواصل، وطريقة في التفكير والتعبير، ونمط خاص من الجمال، وفوق هذا كله فإنها لغـة القـرآن وحامل رسالته إلى شعوب الأرض جميعا..

الفهرس



بيد أن اللغة - مع أهميتها - تظل مجرد مدخل للثقافة المستقلة، بل إن مواصلة النجاح في نشر اللغـة وتطويرهـا يعتمد على مدى حيوية الثقافة التي تعبر عنها، بـل وعلـى مدى حيوية المجتمع وما يطرحه من مشاكل جديدة وحلـول لهذه المشاكل، وعلاقات وتجريـدات، فهـذه كلهـا تتطلـب مصطلحات ملائمة وتعبيرات لغوية تتابعها. بهذا يكون تطور اللغة معبرا أصيلاً عن احتياجات صادرة من داخل المجتمع، وبدون ذلك يصبح التطوير مجرد ترجمة نشطة.

يأتي بعد مدخل اللغة التأكيد على ضرورة تناول الثقافة عموما كبعد أساسي لتشكيل الحضارة.. وهنا أيضـا ينبغـي القضاء على الازدواجية التي قسمت بناءنا الثقافي إلى تراث جامد من ناحية، وإلى وافد غريب وغازٍ من ناحية أخـرى. ويتم القضاء على هذه الازدواجية من خلال تفاعل نشط بين تراثنا وبين ما طرحـه العـالم المعاصـر مـن إمكانـات وإشكالات. ويعني ذلك أن نعتبر تراثنـا الفكـري والأدبـي والفني نقطة بدء وليس نقطة نهاية.. ويعنى ذلـك أن نعتبـر تراثنا الفكري والأدبي والفني نقطة بدء وليس نقط نهايـة.. ويعنى ذلك أن تنبعث حركـة تجديديـة تتمسـك بالثوابـت

وتتعامل مع المتغيرات، بأن تغير فعلاً ما يسـتحق التغييـر، وتطرح وتضيف. وإذا كانت الاستفادة ممـا أبدعـه غيرنـا مسألة لا حرج فيها، فإن هذه الاستفادة الجادة تتطلب ارتباطًا واعيا عميقًا بأصول حضارتنا، لا أن ننقطع عن هذه الجذور كما فعل المتفرنجون منا فضاعت هويتهم، وضمرت قدرتهم على الإبداع المستقل. إن الثقـة بـالنفس وشـعور المحبـة والاعتزاز بما أنجزناه في تاريخنا هو أساس التعامـل مـع الآخرين بندية وبروح نقدية وليس اتباعية..

ولا شَك أن الإبداع الثقافي في المجالات كافة سينشِـئ مدارس عربية متميزة في العلوم الاجتماعيـة، وفـي الأدب والسينما والموسيقى.. إلخ، وينبغـي أن نشـجع المبـادرات الإيجابية في هذا الاتجاه.

٧- النظام السياسي الذي ندعو له يتسق مع المبـادئ التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي.. فهو من ناحية يرعى حقوق الفرد وواجباته، وهو من الناحية الأخـرى يرعـى حقـوق الجماعـة وواجباتها.. إنه يرعى الجماعة أو الأمة، ولكـن دون أن يغفل لحظـة واحـدة عـن أن الأفـراد

الأحرار والأقوياء هم أساس الأمة الحرة القويـة وتنعكس هذه المبادئ في النظام السياسي من حيث حمايته ودعمه لكل ما جاء في شرع ا لـيحفظ حقوق الإنسان وكرامته.. بدءا من حرية الاعتقاد إلى حرية التعبير الفردي والجمـاعي بمختلـف أشكال التعبير، وعلى المجتمـع والدولـة تقـديم الإمكانيات التي تجعل ممارسة حرية التعبير أمرا واقعا.. وغني عن البيان أن التعذيب والاعتقـال والمحاكم الاستثنائية.. كل هذا مدان تماما وأن له أن ينتهي من تاريخنـا. وقـد ثبـت أن النظـام السياسي القائم على التعدد الحزبي يقَدم في بلادنا ضمانًا مهما لاستقرار الديمقراطية.

٨- ولكن يقابل ذلك إدراك عميق من الأطراف كافـة أن الديمقراطية ليست مجـرد تعبيـر عـن آراء متعددة ومتضاربة.. فالدولة مطَالَبة فـي نهايـة الأمر، وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، مطالبة بإصدار قرارات يمتثل لها الجميـع كـي تستقر التعاملات، وتتحدد المصالح، وتحمي أمـن

الفهرس

الفرد والمجتمع، لمثل هذه الأمور نشأت الدولة.. والفارق بين الدولة الديمقراطيـة والدولـة غيـر الديمقراطية هو في أسـلوب اتخـاذ القـرارات، فالنظام الديمقراطي يتيح فرصة أكبـر لدراسـة الآراء وتمحيصها قبل الوصـول إلـى مرحلـة إصدار القرار. ومن هنا يهيئ هذا النظام فرصـة أكبر للاستقرار القائم على التفاعل الصحي بـين أبناء الأمة وعلى رضاهم..

ولكن يجب أن نتنبه إلى تكامل وجهي الديمقراطيـة.. فإذا كان إصدار القرارات بعيـدا عـن الشُـورى (أو عـن المشاركة الواسعة) يخِل بالعدل السياسي، فإن تحول الحـوار السياســي إلــى مهــارات بــلا ضــابط ولا رابــط، أو تحول التعددية الحزبية إلى إعاقة خطيرة لعملية إصـدار القرار، يخل كذلك برسالة العـدل السياسـي ويـؤدي إلـى تقويضها.

ويجب أن نتنبه أيضا إلى أن الحديث عن الديمقراطيـة لا يقف عند المستوى الأعلى من الممارسة السياسـية التـي ينخرط فيها عدد محدود من المؤهلين والراغبين لأداء هـذا

الفهرس

النمط من الممارسة. فالمقصد أن تصبح الشـورى تقليـدا؛ فيحرص كل راعٍ على ممارستها، وعلى توسيع دائرتها فـي المستوى الذي يمارس فيه مسئوليته، وحسب الشكل الملائـم لهذا المستوى. فالشورى مطلوبة في تقرير أمـور الحـرب والسلام، وفي إعداد الخطة التنموية العامة ومتابعتها.. وفـي وزارة الثقافة، وفي قطاع الغـزل والنسـيج، وفـي الحـي والقرية، وفي المصنع والمدرسة والأسرة.. إلخ.

أحيانا يقال على سبيل الاستهانة والاستنكار ماذا قررت الشريعة بالنسبة لسياسة الحكم غير مسألة الشورى؟؟ ومـن المعروف أن الفقه الإسلامي تناول كل جوانب الحكـم ولـم يقتصر على الشورى.. ومع ذلك هل النص والتركيز علـى قضية محورية كقضية "الشورى" يعتبر أمـرا قلـيلاً؟ هـذه تحديدا فكرة الأصل، فليس مطلوبا أن يتسع عـدد الأصـول بحيث يخلط بين ما هو رئيسي ومـا هـو غيـر رئيسـي.. المطلوب عدد محدود من الأصول ثم تترك الحرية واسـعة لتفريع الفروع الناشئة عن هذه الأصول وفق مناهج صارمة تضبط الاجتهاد، وتحد من احتمالات الخطأ فيه. ولا شَك أن التوجيه الإلهي نحو مبـدأ الشـورى هـو توجيـه للفقهـاء

والمجتهدين إلى أصل متين، ولْيتَنَا نتمسك به ونُربي أنفسـنا وغيرنا على احترامه، ثم علينا أن ندرس الأسلوب الملائـم لأدائِه في بلادنا على مستوى العلاقة بين السـلطة التنفيذيـة والتشريعية والقضائية.. ثم في المستويات العديدة الأخرى.

٩- نؤكد بعد ذلك ضـرورة الاتسـاق بـين النظـام السياسي وبين متطلبات الاستراتيجية العليا للدولة. هذه الاستراتيجية تحدد أهداف الأمـة والطـرق الرئيسية المفضِية إلـى هـذه الأهـداف. وهـي بالضرورة مخطط طويل الأجل. وتمتع الأحزاب والأفراد بحريات سياسية مسئولة يتطلب مراعـاة هذه المتطلبات، وكذلك فإن مراعـاة المتطلبـات الاسـتراتيجية يسـاعد فـي ضـبط العلاقـات والتوازنات بـين مؤسسـات الدولـة العسـكرية والمدنية، ويساعد في توجيه المسار الاجتمـاعي الاقتصادي على نحـو يحقـق الأهـداف التـي ارتضتها الأمة.

وباختصار فإن تقيـد الأحـزاب ومؤسسـات الدولـة والمجتمع بالمبادئ العامة يرشد الخلافات بحيـث يحتملهـا

النظام السياسي العام، بل تكون الخلافات في هذه الحالة أداة إثراء واستباق خيرات، وليس أداة تفجير وتعسير.

١٠- ننتقل بعد ذلك إلى قضية الاستقلال الاقتصـادي، وهي قضية لم تكن واردة في الأمم القديمة. فحيث كان انتقال السلع بين المجتمعات محدودا، لم يكن ممكنًا أن يعتمد مجتمع في سد حاجاتـه اليوميـة الأساسية على ما يستورده من إنتاج مجتمع آخر. كان على كل مجتمع بشري أن يحقق اكتفاء ذاتيا. وإذا لم تساعده البيئة المحيطة على تحقيق ذلـك كان انتقال البشر في هذه الحالة أسهل من انتقـال المنتجات، فكانت هجرات البشر تنتقل بهـم إلـى بيئـة أخـرى تملـك مصـادر أفضـل للحيـاة والاستقرار.

في عالمنا المعاصر ذي العلاقات المتشـابكة، ظهـرت مشكلة التبعية الاقتصادية وأصبح هناك خطر الوقـوع فـي براثن الاستغلال بسبب خضوعنا وتبعيتنا لطواغيـت هـذا العالم المعاصر..ويهدف جهادنا لتحقيق الاستقلال إلى منـع الطواغيت والشياطين الكبار من استخدام الغذاء ومـا أشـبه

وسيلة ضغط وابتزاز.. فيهددوننا بالتجويع إذا نحن عارضنا مخططاتهم. ونحن لا يمكن أن نحقق أمر ا فينا، ولا يمكن أن نُعلي كلمة ا إذا كنا أصحاب يدٍ سـفلى فـي العلاقـات الاقتصادية الدولية.

إلا أن الاستغلال الاقتصادي لا يرتكز على إنتاج الغذاء وحده، وإن مثل ذلـك أولويـة أولـى. ولكـن الاسـتقلال الاقتصادي يتطلب في عصرنا إلى جانب ذلك استقلالاً تِقَنِيـا (تكنُولُوجيا).. لقد أعلنا أننا نرفض عبادة الغربيين لمعـدلات النمو من دون ا ، وهذا الموقف لا يعني تجـاهلاً لأهميـة تحقيق معدلات نمو مرتفعة. مـا نرفضـه هـو أن تصـبح المعدلات هدفًا في حد ذاته، وأن نذبح عند مِحرابِها كل قِيمنا ومثلنا.. وإذا كنا نسعى إلى رفـع معـدلات التنميـة، فـإن استمرار سيطرة الغرب على التفوق التِقَني، واستمرار أمتنـا في موقع التلميذ المتلقي، يفضي إلى تبعيتنا لهم رغم كل مـا نُعلنه من نَوايا استقلالية نبيلة.

١١- والتخلص من التبعية التِقَنية يبدأ بالحذر واليقظـة عند التعامل مع الشركات الدولية العملاقة التـي تكاد تحتكر سوق التقنية، فهذا الحذر يؤدي إلـى

تحسين شروط التعامل مع هذه الشركات اقتصاديا وسياسيا، فلا نستورد إلا ما نقرر نحن أنه يلزمنا فعلاً، وإذا استوردنا حاولنا أن يكـون الاسـتيراد لأفضل المعروض وبأنسب الأسعار.

ولكن هذه بداية لا تنجح إلا إذا انتزعنا من قلوبنا الرهبة والانبهار قِبلَ الإفرنج، وإذا فعلنا ذلك كان ميسورا علينـا أن ننتقل بعده إلى تطوير قدراتنا الذاتية علـى إنتـاج التقنيـة الملائمة، وأهم من هذا أن ننشئ مفهومنا الخاص لما نعتبره تكنولوجيا ملائمة، وهو مفهوم يرتبط بكل ما قـدمناه عـن حضارتنا.

فمن الواجب أن نميز بين العلم والمعرفة الأساسية مـن ناحية.. وبين التقنية (التكنولوجيا) من ناحية ثانية، فـإذا مـا أمكن الحديث عن عالمية العلـوم الطبيعيـة، فـإن للتقنيـة خصوصياتها، فهي توليفات متباينة تسـتخدم فـي تركيبهـا واختراعها نتائج البحث العلمـي.. إن التكنولوجيـا طريقـة للإنتاج السلعي أو الخدمي، وقد يعنى التطوير التقني تطوير آلة أو تطوير أسلوب تشغيلها، أو ابتداع تنظيم جديد للعمل.. إلخ - وفي كل ذلك، فإنه لا توجد توليفة واحدة تصلح لكـل

زمان ومكان.. فالتطوير التقني الذي يختار في بيئة طبيعيـة معينة، قد يكون مرفوضا في بيئة أخرى. وكذلك فإن ما يقبل في أمة معينة قد لا يقبل في أمة تختلف عـن الأولـى فـي أهدافها وقيمها..

بعض الآلات المخترعة، وما يصاحبها مـن تنظيمـات ملائمة للعمل، قد تُحدث إنتاجا كبيرا بتكلفة اقتصادية تبـدو قليلة، ولكنها قد تؤدي إلى إهلاك أشـجار أو تبـوير أرض زراعية. وفي الغرب لم يكونوا يترددون أمام اختيـار هـذا النمط من الآلات.. فالأصول الدنيوية والمادية، وما يتفـرع عنها من نفعية مباشرة وقِصر نظر، لا تهتم بالأجيال التاليـة وحقوقها.. هذه الأصول وفروعها لا تدعهم يـرددون فـي الاختيار، ولكن وِفق قيمنا ومبادئنا لا بد من أن نرفض هـذا النمط من التقنية ونعتبره ضمن مفهوم "الإفساد في الأرض"، فالتقنية التي تختارها أمتنا ينبغي أن ترعى حرمة البيئة، ولا تشوه الثروة التي استخلفنا بشأنها، حتى وإن أدى ذلـك إلـى رفع التكلفة وتقليل حجم الناتج.. والحقيقة أن الإصرار علـى مفهوم للتقنية يتقيد بنظرتنا الحضارية ومثلها هو المضـمون الأعمق لتخلصنا من التبعية للغرب في هذا المجال الحيوي.

١٢- هذا الحديث عن تنويع هيكل الإنتاج المحلي بحيث يسد حاجاتنا الأساسية وما أضـفناه مـن تطـور تكنولوجي مستقل، يذكرنا بأهمية توسـيع دائـرة الإمكانات المادية والبشرية التـي يسـتند إليهـا مشروع الاستقلال، وبالتـالي أهميـة التحـرك التعاوني والوحدوي في المنطقة العربية.. فالمهام الاقتصادية المقترحة تتطلب ذلـك بالضـرورة، وهذه التوجهات وغيرهـا تطلـب إرادة مسـتقلة وعلى مستوى عالٍ من الإخلاص والكفاءة..

إذا كان طريقنا في التنمية يهـدف إلـى دعـم البعـث الحضاري الإسلامي، فإن "نصائح" الخبراء الأجانـب فـي مجال تحديد المعالم الاستراتيجية لهذا الطريق تصبح لغوا لا محل له.. قد نحتاج خبرة أجنبية في بعض نواحي الإنشـاء والتركيب والإدارة لهذه الوحدة الإنتاجية أو تلـك.. ولكـن معالم التخطيط الاستراتيجي للتنمية المسـتقلة ومراحلـه لا يحددها إلا رجال العلم المرتبطـون قلبـا وقالبـا بأهـداف المشروع الحضاري المستقل وفلسفته..

إلا أن هذه الإدارة الوطنية للاقتصاد يستحيل عليهـا أن تحقق أهدافها، بل يستحيل عليها أن تحصل على المعلومـات المطلوبة عن المشروعات الاقتصادية المختلفـة إذا كانـت مفاتيح هذا الاقتصاد ومفاتيح معلوماته بيد الدوائر الإفرنجية.

مصادر الثروة والدخل لا بد أن تكون فـي يـد وطنيـة خاضعة فعلاً (وليس شـكلاً فقـط) لـلإدارة المصـرية ولقوانينها وسياساتها. وليس مطلوبا أن تكون كل مصادر الثروة والدخل في يد الدولة، بل إن هذا مرفـوض نقـلاً وعقلاً. ولكن ما نطلبه هو إبعاد الدوائر الإفرنجيـة عـن المشاركة في ملكية هذه المصادر (إلا ما كان على سبيل الاستثناء)، ثم تقسيم الأدوار وفق قواعد واضـحة بـين القطاع العام الوطني والقطاع الخاص الوطني..

وقد خرجنا في مصر عن هذا المبدأ منذ عـام ١٩٧٤، حيث توسعنا في الاستعانة بالقروض الخارجية، وفرض علينا مع هذا كله الامتثال لتعليمات الخبراء الأجانب من كل صنف ولون.. وكل هذا ابتعاد بين عن احتمالات المسار المسـتقل وأوردنا للهلاك والبوار. وإن كان إبعاد الأجانب عن المواقف المختلفة أمرا مطلوبا، فهو في مجـالات البنـوك والتجـارة

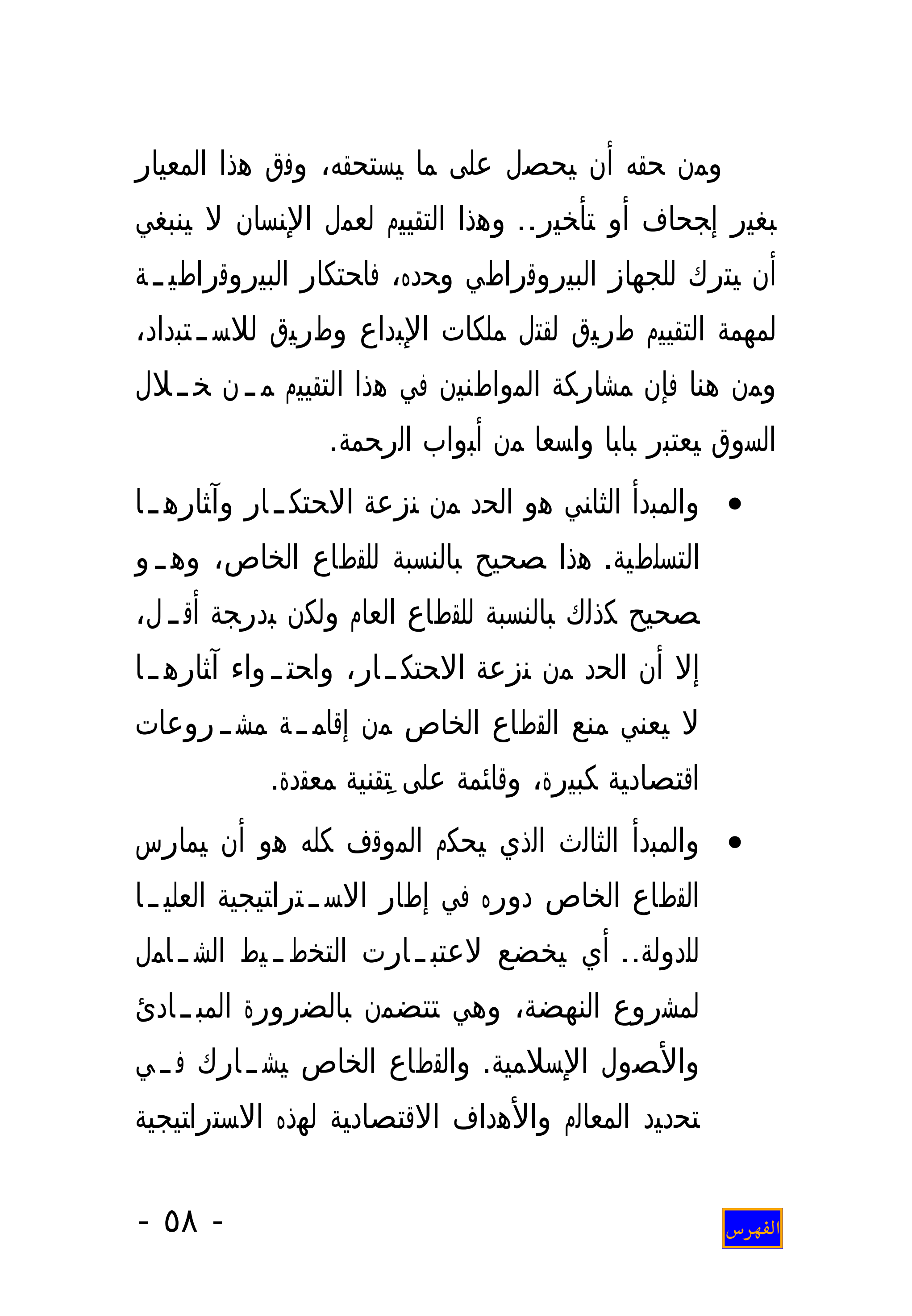
الفهرس

الخارجية أوجب.. إن الإفرنج لا يديرون التجارة الخارجية حاليا بشكل مباشر، ولكن تدخلهم غير المباشر كثيف ومؤثر، وبالنسبة للبنوك المصرية فإن تقييد علاقاتها المتنوعة بشبكة البنوك الدولية أمر ضروري ومِلِح.. ومع استقلالية هذا الجهاز المصرفي وخضوعه لإشراف البنك المركزي، يمكننا بالفعل توجيه جهودات التنمية الشاملة، ويمكننا بالتالي أن نعبئ المدخرات الأهلية المبددة والمبعثرة، ويمكننا أن نستعيد القسم الأكبر مما هرب، ويمكن توجيه ذلك إلى مشروعات مفيدة للأفراد من أصحابها وللمجتمع، فنقضي على الربا ونحقق للجميع دخلاً حلالاً طيبا.

١٣- إن الموقف من القطاع الخاص يحدده عدد من المبادئ:

- المبدأ الأول هو احترام حق المنظمين المبدعين والمجتهدين في الحصول على عائد مجزٍ.. إن عمل الإنسان (بذهنه أو بيده) هو المحدد الأول لدخله في الظروف العادية:

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى(٣٩) وأن سعيه سوف يرى (٤٠) ثم يجزاه الجزاء الأوفى(٤١) سورة النجم.



ومن حقه أن يحصل على ما يستحقه، وفق هذا المعيار بغير إجحاف أو تأخير.. وهذا التقييم لعمل الإنسان لا ينبغي أن يترك للجهاز البيروقراطي وحده، فاحتكار البيروقراطية لمهمة التقييم طريق لقتل ملكات الإبداع وطريق للاستبداد، ومن هنا فإن مشاركة المواطنين في هذا التقييم من خلال السوق يعتبر بابا واسعا من أبواب الرحمة.

- والمبدأ الثاني هو الحد من نزعة الاحتكار وآثارها التسلطية. هذا صحيح بالنسبة للقطاع الخاص، وهو صحيح كذلك بالنسبة للقطاع العام ولكن بدرجة أقل، إلا أن الحد من نزعة الاحتكار، واحتواء آثارها لا يعني منع القطاع الخاص من إقامة مشروعات اقتصادية كبيرة، وقائمة على تِقنية معقدة.
- والمبدأ الثالث الذي يحكم الموقف كله هو أن يمارس القطاع الخاص دوره في إطار الاستراتيجية العليا للدولة.. أي يخضع لاعتبارت التخطيط الشامل لمشروع النهضة، وهي تتضمن بالضرورة المبادئ والأصول الإسلامية. والقطاع الخاص يشارك في تحديد المعالم والأهداف الاقتصادية لهذه الاستراتيجية

التي يقبل الانضباط في إطارها. فالقطاع الخـاص ـ كالقطاع العام ـ مستخلف فيما تحت يده، وسـلطانه في إنفاق ماله وفي اتخاذ القرارات مشروط بحدود ا ومصالح الأمة.. إلا أن حديثنا عن التخطيط الشامل لا يعني امتداد هذه التخطيط على المدى الذي بلغه فـي أغلب الدول الاشتراكية.. فالتخطيط بهذا المعنى حقق توازنات كُلية، وضبط الحركة العامـة مـن خـلال عمليات كبت وتخدير لطاقات المجتمع الحي.. وهـذا أمر مرفوض إسلاميا وإنسانيا حتى إن أدى إلى زيادة الإنتاج.. وواقع الحال أنه حتى بمعيار زيادة الإنتـاج كان هذا الخنق البيروقراطي مضِرا، ومن واجبنـا أن نتعظ.

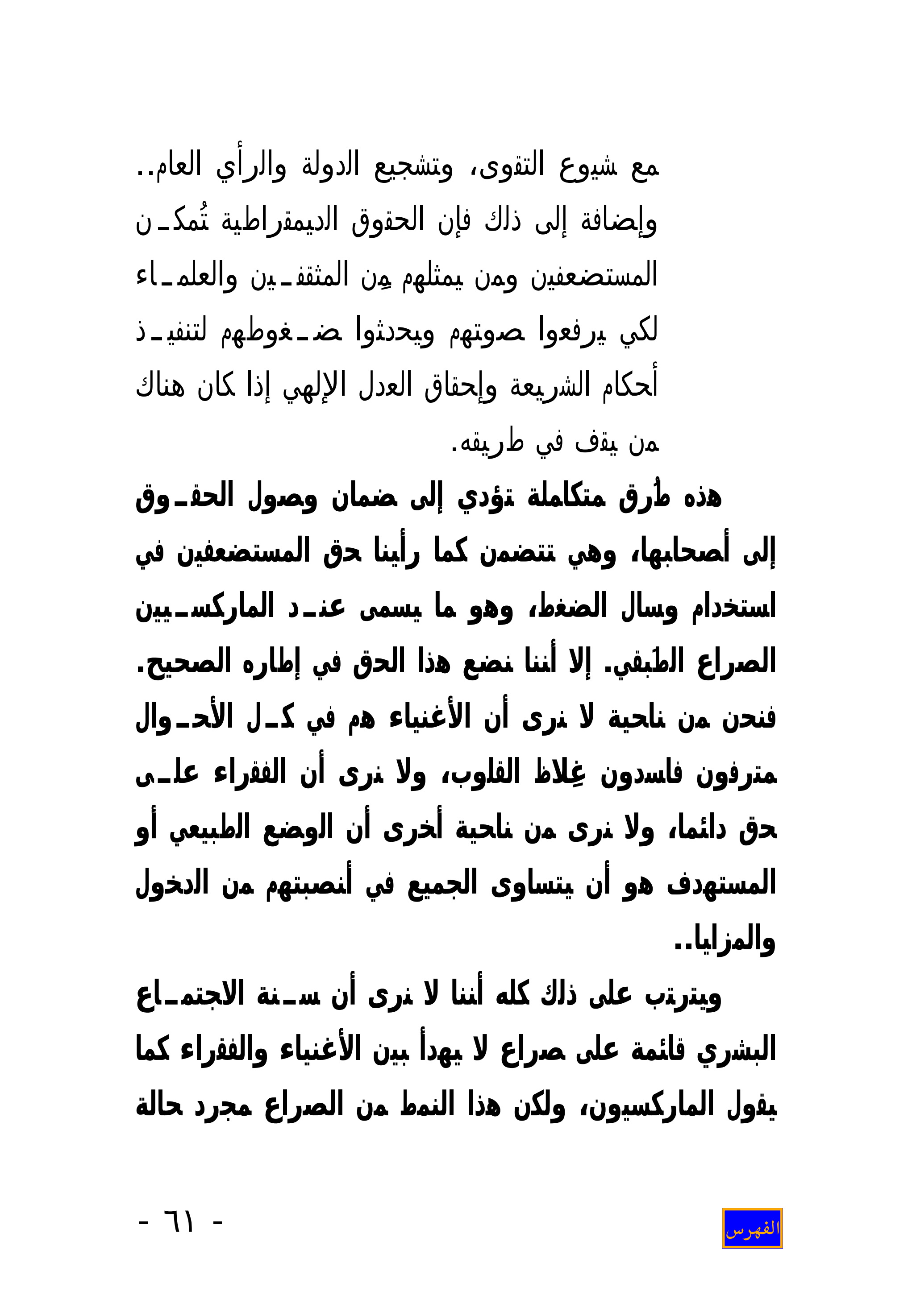
ويرتبط بذلك تأكيد أن تخطيط الدولة للنشاط الاقتصادي لا يعنـي أن يمتلـك القطـاع العـام كـل أدوات الإنتـاج أو معظمها. إن الملكية العامة في قطاعات معينة قد تكـون ضرورة لمواجهة الاحتكارات والضغوط الخارجيـة، وهـي ضرورة أيضا لنجـاح التخطـيط ولـدفع التنميـة، ولكـن

لا ينبغي أن تتجاوز ملكية القطاع العام الحجم الحرج الـذي تتحول بعده إلى قيد معيق للنشاط الاقتصادي.

ولا شك أن هيكل العلاقات القائمة الآن بين القطـاعين العام والخاص في مصر يحتاج مراجعة، ولا بد من معالجة التشوهات، ونقصد بها تصفية الوجود الأجنبي في المجالات التي لا يحقق فيها أي نفع للاقتصاد القومي، ونقصد أيضـا ضبط العلاقات والمزايا والإعفاءات وفق منطق رشيد يطلق الطاقات كلها باتجاه الأهداف المخطط لها.

١٤- **ننتقل بعد هذا إلى مسألة توزيع الناتج القـومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وبتعبير آخـر، فإننا نتحدث عن حقوق الفقـراء، ونقصـد فـي السياق الحالي حقـوقهم مـن السـلع الماديـة والخدمات. وهذا أصل متين من أصـول الفقـه الاقتصادي الاجتمـاعي - الإسـلامي. وتصـل الحقوق إلى أصحابها عبر طرق عديدة، ولـيس صحيحا أن الزكاة هي الطريق الوحيـد، فـدور الدولة في هذا المجال مؤكد، والدور التطـوعي للأفراد في هذا المجال واسع،** وهو يزداد اتساعا

الفهرس



مع شيوع التقوى، وتشجيع الدولة والرأي العام.. وإضافة إلى ذلك فإن الحقوق الديمقراطية تُمكن المستضعفين ومن يمثلهم مِن المثقفين والعلماء لكي يرفعوا صوتهم ويحدثوا ضغوطهم لتنفيذ أحكام الشريعة وإحقاق العدل الإلهي إذا كان هناك من يقف في طريقه.

هذه طُرق متكاملة تؤدي إلى ضمان وصول الحقوق إلى أصحابها، وهي تتضمن كما رأينا حق المستضعفين في استخدام وسال الضغط، وهو ما يسمى عند الماركسيين الصراع الطَبقي. إلا أننا نضع هذا الحق في إطاره الصحيح. فنحن من ناحية لا نرى أن الأغنياء هم في كل الأحوال مترفون فاسدون غِلاظ القلوب، ولا نرى أن الفقراء على حق دائما، ولا نرى من ناحية أخرى أن الوضع الطبيعي أو المستهدف هو أن يتساوى الجميع في أنصبتهم من الدخول والمزايا..

ويترتب على ذلك كله أننا لا نرى أن سنة الاجتماع البشري قائمة على صراع لا يهدأ بين الأغنياء والفقراء كما يقول الماركسيون، ولكن هذا النمط من الصراع مجرد حالة

الفهرس

من حالات الاجتماع، وهي ليست الحالـة الغالبـة إذا كـان المجتمع في عنفوان صحته، كما إنهـا لا تعتبـر الوحيـد لتحصيل الحقوق.

إن دعوتنا للعدل الاقتصادي تنعكس ضِمن ما تـنعكس في اهتمامنا بعدالة التوزيع للناتج القومي. أي فـي توسـيع دائرة المشاركين في ملكية الثروة القومية، وفي توسيع دائرة المشاركين في استهلاك الأصناف المختلفة مـن الطيبـات. ونحن نرى أننا مأمورون من قِبل الحـق سـبحانه وتعـالى بمراعاة ذلك، ونرى أيضا أن الإخلال بهذا الحق يؤدي إلـى إثارة الفتن والصراعات. وهذا يخِل بالتنمية، ويفـتح البـاب أمام المؤامرات الخارجية التي تسعى لتقويض استقلالنا.

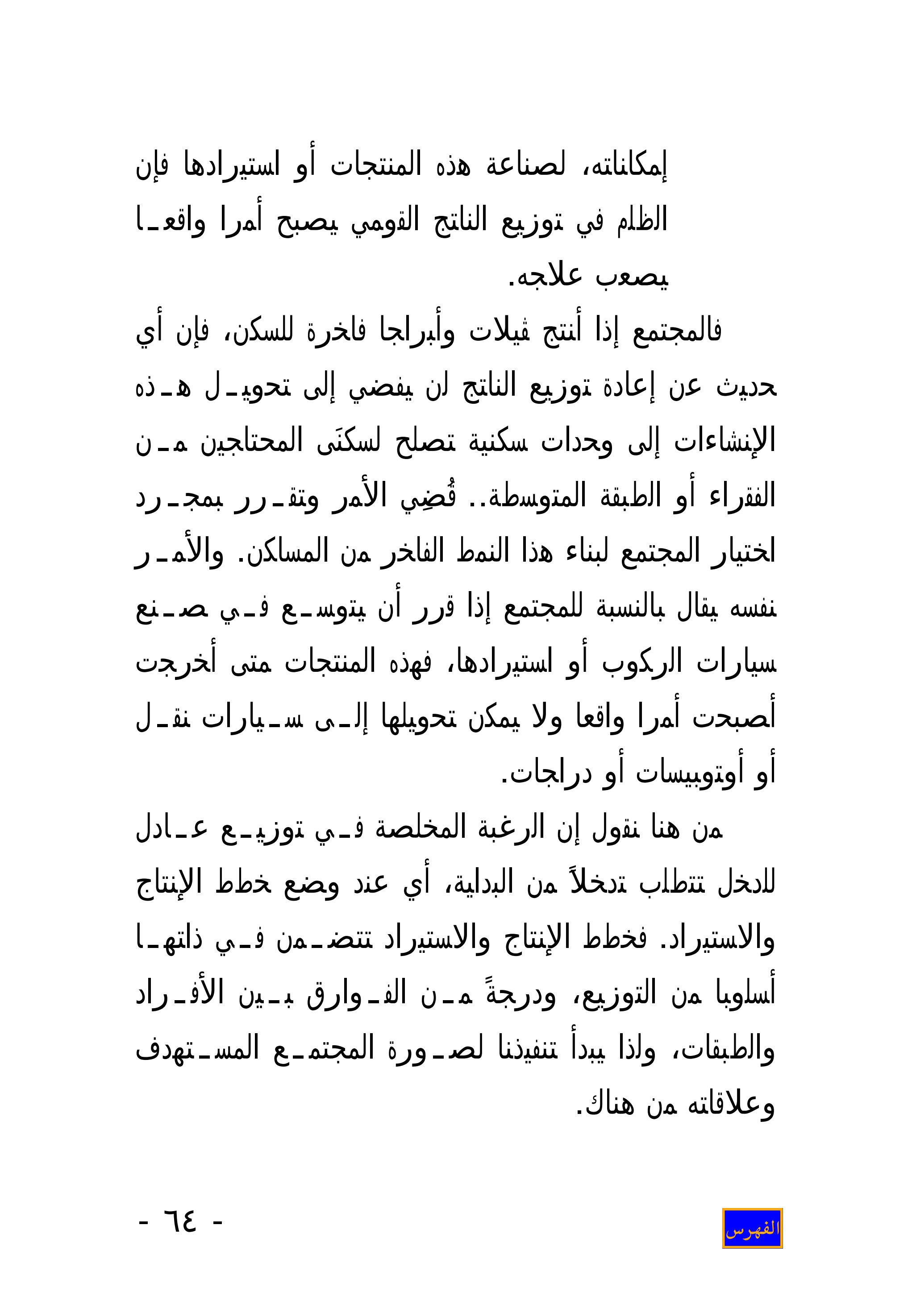
١٥- إلا أن قضـية توزيـع النـاتج القـومي تـرتبط بموضوع الاستقلال من ناحية أخرى، سـبق أن أشرنا إليها (في القسم الأول) فأخطر مـا يهـدد استقلال أمتنا، قيام فئات اجتماعية تستمد زادهـا ومعاشها من يد الأجنبي. هذه الفائت قد تكون من العمال في قطاعات يملكها الأجانب، وقد تكـون من أصحاب الملايين الذين يكسبون ملايينهم مـن

الفهرس

التعامل مع الشركات الدولية، وقد تكون من كبار الموظفين المنتفعين بأموال الحكومة الأمريكية وما شابه ذلك هنا..

هذا القطاع من المصريين يلعـب دورا خطيـرا فـي مساعدة الأجانب، وتزداد الخطورة كلما احتل هؤلاء مراكـز مسئولة في المجتمع والدولة. ولكن واضح أنه لا يمكـن أن يعالج هذا الجانب من قضية إعادة توزيع الناتج القومي بدون معالجة شاملة لأسس النظام الاجتماعي الاقتصادي..

١٦. مع التطورات المعاصرة للثورة الصـناعية، لم يعد يكفي لتحقيق العدالة في التوزيع، أن نعيـد توزيع الدخول المالية فنأخذ من صـاحب الـدخل المرتفع ونعطي الفقير والعاجز من خلال الزكاة أو الضرائب.. إلخ فتحل القضية، كذلك لم يعد يحـل المشكلة أن نُقرر إعادة توزيع المنتجـات الماديـة المتاحة بين الفئات المختلفة.. ونقصـد بـذلك أن الفوارق في نوعية الأصناف المنتجة قـد اتسـعت اتساعا عظيما.. المنتجات الكمالية كثرت وتنوعت ألوانًا وأشكالاً.. وإذا وجه المجتمع قسما كبيرا من


إمكاناته، لصناعة هذه المنتجات أو استيرادها فإن الظلم في توزيع الناتج القومي يصبح أمرا واقعـا يصعب علاجه.

فالمجتمع إذا أنتج ڤيلات وأبراجا فاخرة للسكن، فإن أي حديث عن إعادة توزيع الناتج لن يفضي إلى تحويـل هـذه الإنشاءات إلى وحدات سكنية تصلح لسكنَى المحتاجين مـن الفقراء أو الطبقة المتوسطة.. قُضِي الأمر وتقـرر بمجـرد اختيار المجتمع لبناء هذا النمط الفاخر من المساكن. والأمـر نفسه يقال بالنسبة للمجتمع إذا قرر أن يتوسـع فـي صـنع سيارات الركوب أو استيرادها، فهذه المنتجات متى أخرجت أصبحت أمرا واقعا ولا يمكن تحويلها إلـى سـيارات نقـل أو أوتوبيسات أو دراجات.

من هنا نقول إن الرغبة المخلصة فـي توزيـع عـادل للدخل تتطلب تدخلاً من البداية، أي عند وضع خطط الإنتاج والاستيراد. فخطط الإنتاج والاستيراد تتضـمن فـي ذاتهـا أسلوبا من التوزيع، ودرجةً مـن الفـوارق بـين الأفـراد والطبقات، ولذا يبدأ تنفيذنا لصـورة المجتمـع المسـتهدف وعلاقاته من هناك.

١٧. خلاصة ما ذكرنا هو أن تمتعنـا باسـتقلال اقتصادي لم يعد أمرا يكتسب تلقائيا لمجرد كوننـا مجتمعا بشريا، فالاستقلال الاقتصادي أصبح هدفًا عزيز المنال. وهو لا يعني أن ننعزل عن العـالم الخارجي، فهذا غير مطلـوب فضـلا عـن أنـه مستحيل، ولكن الاسـتقلال الاقتصـادي (وغيـر الاقتصادي) يعني أن تقوم العلاقـة بيننـا وبـين الآخرين على أساس الاعتماد المتبادل في تكـافؤ وندية.

وإذا كانت المسيرة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي شاقة، فإن ما يجعلنا نصبر على المكاره هو نَبالـة الهـدف العـام وعظمته، فنحن نسعى لنشر رسالة السـماء علـى الأرض، ونحرص على استقلالنا الاقتصادي لكي نمتنع على الأعـداء من ناحية، ولكي نجسد هذه الرسالة في مجتمع يكون قـدوة للعالم كله من ناحية أخرى.

وعلى هذا فإن الأمر يتطلب توجيه التنمية الاقتصـادية بحيث تؤدي إلى تنويع هيكل الموارد، فيصبح اقتصادنا قادرا على إمدادنا بالقسم الأهم من حاجاتنا المعيشية.

والحاجات المعيشية تتحدد في المقـام الأول بحاجـات الغالبية العظمي من أبنـاء أمتنـا، أي بالضـرورات قَبـل الكماليات. ويعرف هذا التوجه باستراتيجية إشـباع الحاجـة الأساسية، التي تضمن عدالة التوزيع بدءا من تحديدها لنوع الإنتاج المستهدف.

وإذا كانت هذه الاستراتيجية تضمن الاستقلال من حيث أنها تحقق الاعتماد على النفس في إنتاج ما نحتاجـه فإنهـا تضمن الاستقلال أيضا من حيث أنها ستتجه بإنتاجها للسوق المحلي قبل أن تَتَوجه للخارج، وهي ستكون أقل حاجة إلـى التكنولوجيا المعقدة التي لا نفهمها ونضطر في أحيان كثيـرة أن نستوردها كما هي (بتسليم المفتاح كما يقولون). وكل هذا مما يدعم اتجاهنا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وأخيرا فإن العملية تتحقق تحت قيادة الدولة الوطنيـة، تخطط لها وتنفذها الكفاءات الوطنية التي لا تكسـب رزقهـا إلا عبر قنوات وسياسات وطنية.

ولكن بقيت الإشارة إلى أن النمط الحضاري الإسـلامي يمثل وفق السرد السابق في مجتمع قِبل أفراده، وقِبلت فئاتـه أن تقوم التنمية وفق مفهوم الأمة الوسـط، التـي لا تقـدس

ولا تعبد معدلات النمو من دون ا ، والتي لا تضحي بالعدل والتكافل من أجل إثراء القِلة، أو من أجل إتباع لملة الدنيويين والماديين.

إلا أن صِبغتنا الحضارية الخاصة تتمثل إلى جانب ذلك في نمط المنتجات نفسها، فإذا كان نمط المنتجات يحدد كمـا قلنا نمط التوزيع، فإن نمط المنتجات يحدد أيضا نمط الثقافـة والحضارة التي نتبناها. إن نمط الأكل وآدابه ونمط المسـكن ونمط اللهو.. كل ما يشكل حياة الفـرد والمجتمـع يخضـع لتعليمات الحضارة الإسلامية وتقاليدها، وكـل هـذا يحـدد للجهاز الإنتاجي نوع ما نطلبه منه.

بهذا العمق الإسلامي لعملية العِمارة في الأرض، ومـا تتضمنه من دعم للاستقلال، ومن تأكيد للهوية الحضـارية، ومن ضمان للعدل الاجتماعي والاقتصادي، يتحـدد مفهـوم الاشتراكية التي يدعو إليها حزب العمل.

(رابعاً)

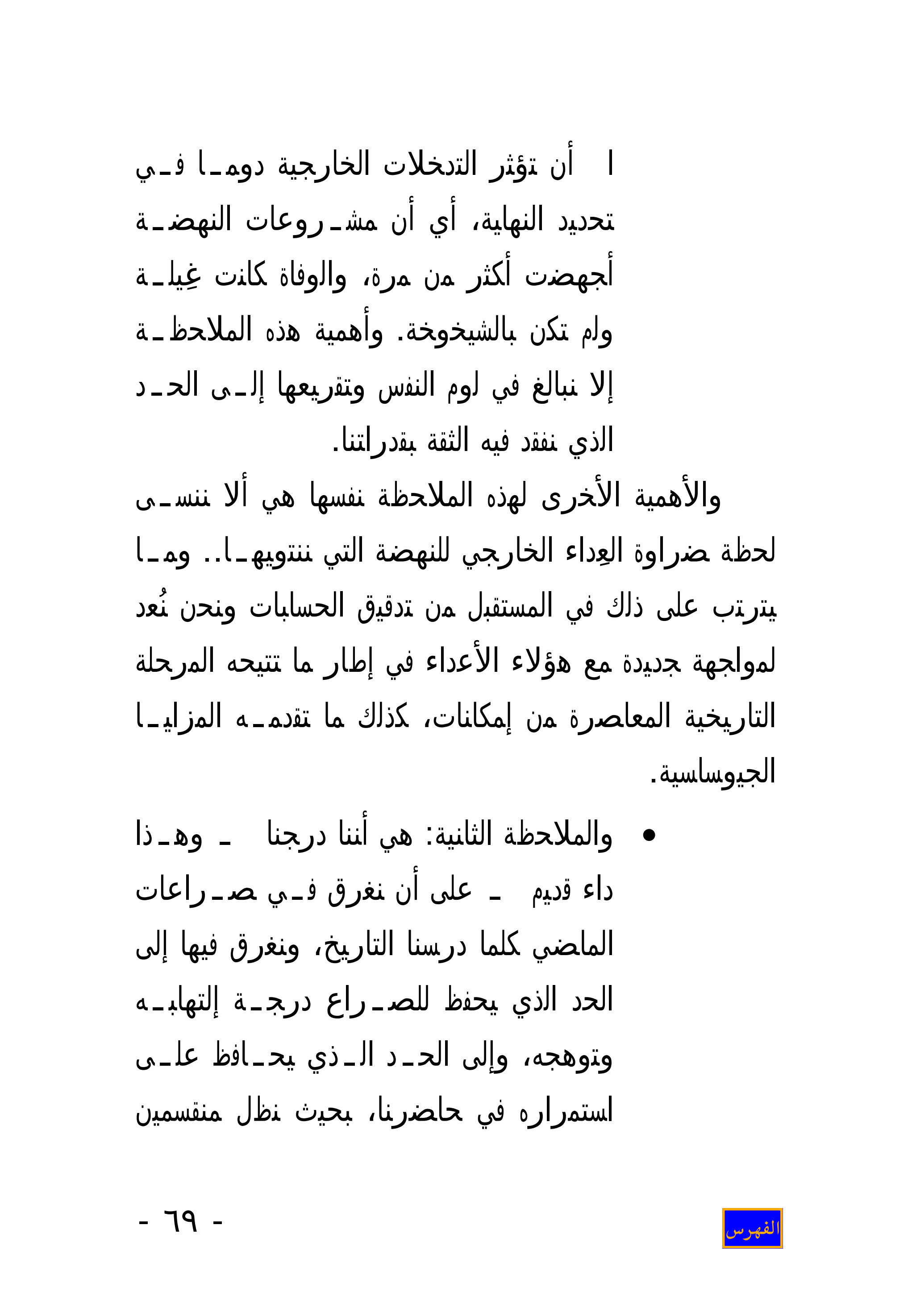
بين الماضي والمستقبل

التاريخ المصري الحديث هو (ككـل تـاريخ) أجيـال أو حلقات تتابعت وتنوعت حتى وصلنا إلى حالنـا الـراهن. ولم يحدث أبدا أن كان تاريخ أمة عبارة عن خـط صـاعد دوما.

ولا شَك أن دراسة ما حدث في ماضينا يفيدنا لحضارنا ومستقبلنا. صحيح أن الأمور لن تتكرر، وما سـنقابله مـن تحديات ومشاكل، يختلف عن التحـديات والمشـاكل التـي صادفها أسلافنا، ولكن يظل استخلاص العِبرة العامة مفيـدا، ونقصد بذلك اكتشاف القواعد العامة للعبة، أو " السنن".

١- إلا أن الدراسة الأمينة للتاريخ مسألة غايـة فـي الصعوبة، ولكن لا بد من ركوب الصعب طالمـا أن الفائدة جمة. ونبدأ بملاحظتين رئيستين:

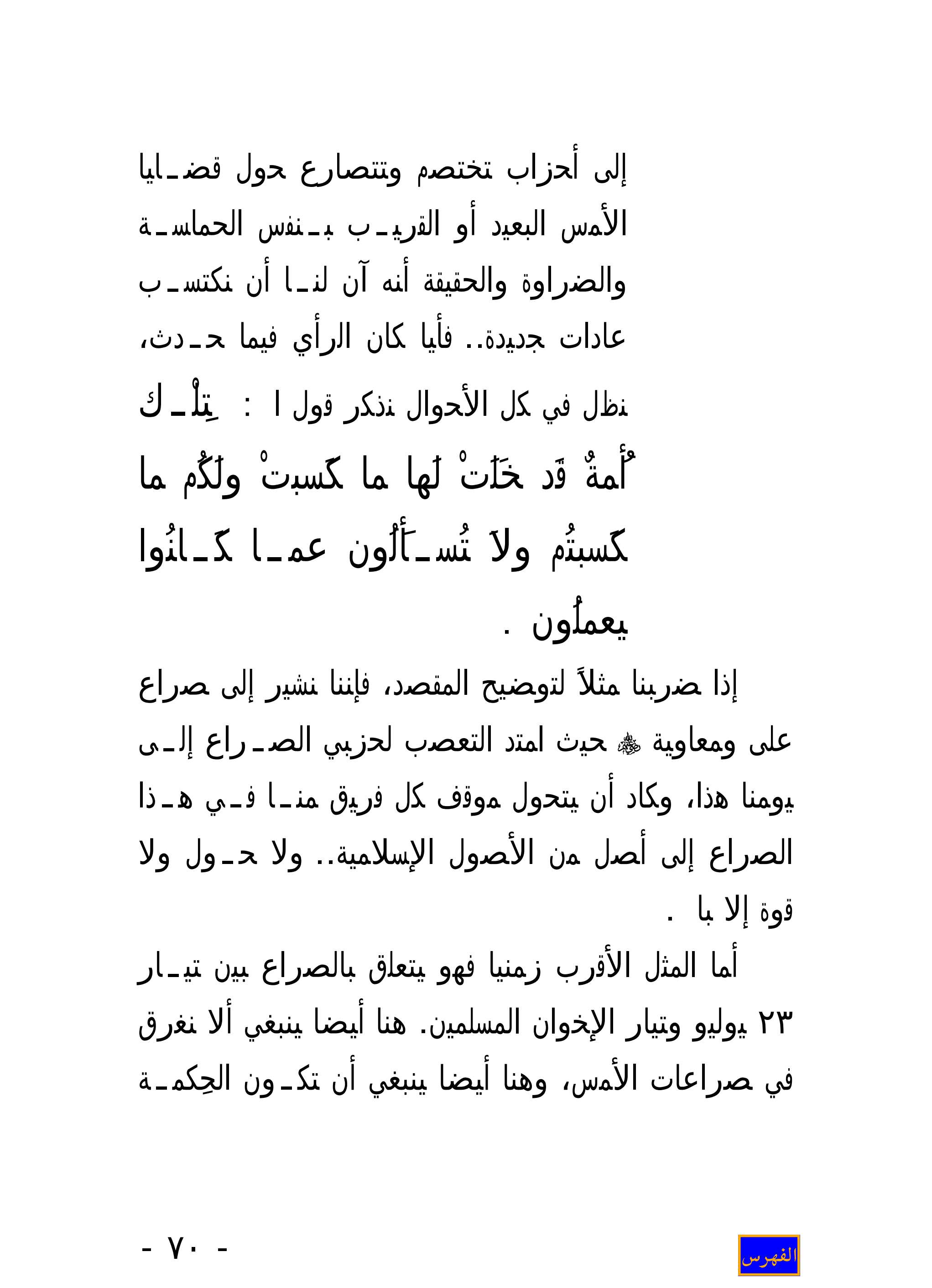
- **الملاحظة الأولـي**: إن التـاريخ المصـري (والعربي والإسلامي) الحديث لم يعبر مراحل دورته أو حياته بشكل عادي، فقد شاءت إرادة



ا أن تؤثر التدخلات الخارجية دومـا فـي تحديد النهاية، أي أن مشـروعات النهضـة أجهضت أكثر من مرة، والوفاة كانت غِيلـة ولم تكن بالشيخوخة. وأهمية هذه الملاحظـة إلا نبالغ في لوم النفس وتقريعها إلـى الحـد الذي نفقد فيه الثقة بقدراتنا.

والأهمية الأخرى لهذه الملاحظة نفسها هي ألا ننسـى لحظة ضراوة العِداء الخارجي للنهضة التي ننتويهـا.. ومـا يترتب على ذلك في المستقبل من تدقيق الحسابات ونحن نُعد لمواجهة جديدة مع هؤلاء الأعداء في إطار ما تتيحه المرحلة التاريخية المعاصرة من إمكانات، كذلك ما تقدمـه المزايـا الجيوساسية.

- والملاحظة الثانية: هي أننا درجنا ـ وهـذا داء قديم ـ على أن نغرق فـي صـراعات الماضي كلما درسنا التاريخ، ونغرق فيها إلى الحد الذي يحفظ للصـراع درجـة إلتهابـه وتوهجه، وإلى الحـد الـذي يحـافظ علـى استمراره في حاضرنا، بحيث نظل منقسمين



إلى أحزاب تختصم وتتصارع حول قضـايا الأمس البعيد أو القريـب بـنفس الحماسـة والضراوة والحقيقة أنه آن لنـا أن نكتسـب عادات جديدة.. فأيا كان الرأي فيما حـدث، نظل في كل الأحوال نذكر قول ا : تِلْـك أُمةٌ قَد خَلَتْ لَها ما كَسبتْ ولَكُم ما كَسبتُم ولاَ تُسـأَلُون عمـا كَـانُوا يعملُون .

إذا ضربنا مثلاً لتوضيح المقصد، فإننا نشير إلى صراع على ومعاوية ﵄ حيث امتد التعصب لحزبي الصـراع إلـى يومنا هذا، وكاد أن يتحول موقف كل فريق منـا فـي هـذا الصراع إلى أصل من الأصول الإسلامية.. ولا حـول ولا قوة إلا با .

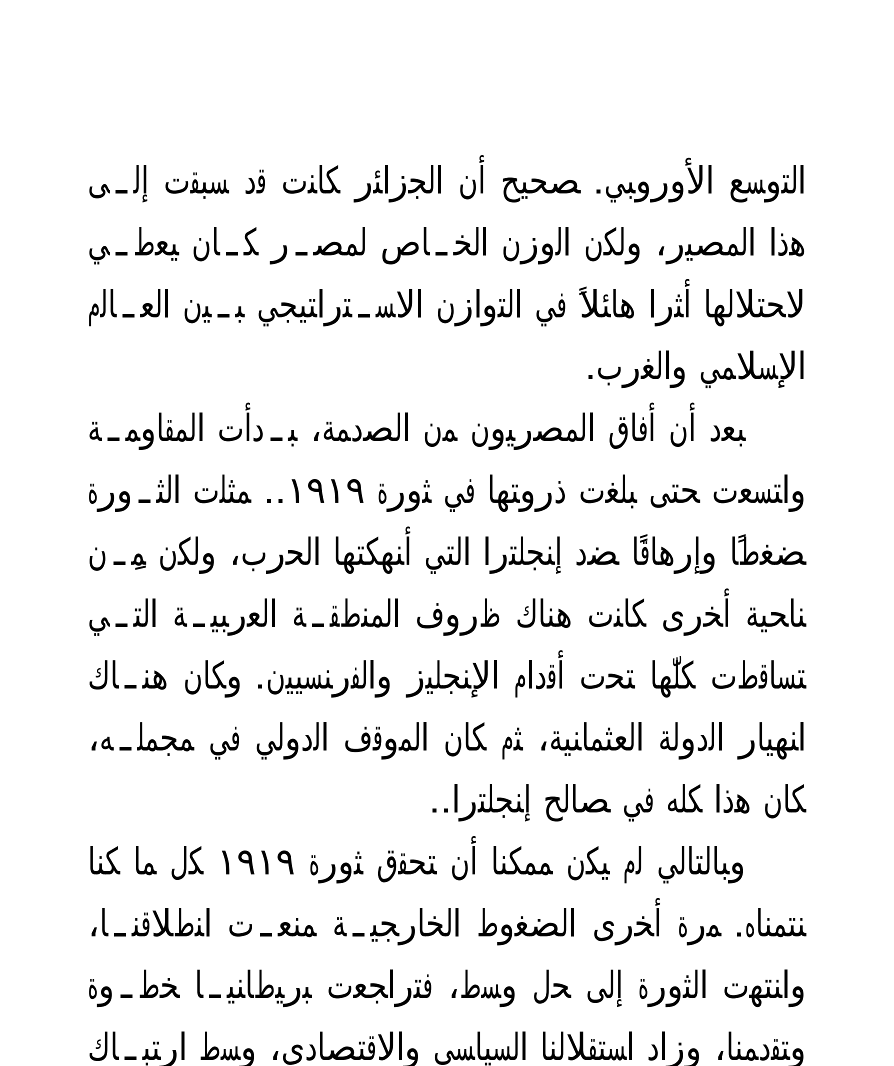
أما المثل الأقرب زمنيا فهو يتعلق بالصراع بين تيـار ٢٣ يوليو وتيار الإخوان المسلمين. هنا أيضا ينبغي ألا نغرق في صراعات الأمس، وهنا أيضا ينبغي أن تكـون الحِكمـة

ضالتنا، وينبغي أن ندرس تلك المرحلة مهما اشتدت المرارة في حلوقنا، لكي نجد الحِكمة وننتفع بها.

٢- دون استطراد لا يسمح به المقام، نسجل عددا من الحقائق والنتائج يمكن استخلاصها من دراسـتنا للتاريخ الحديث.

فرغم كل ما يقال عن محمد علي، فان الفترة الأساسـية في حكمِه تمثل محاولة لتطوير القدرات المصرية واستخدامها في بث روح جديدة داخل الدولة الإسلامية العثمانية. وهـذه المحاولة العبقرية الجسورة ضربت من خارجها حين تحالفت أوروبا كلها لأول مرة لكي تهزم سياسات محمد علي. وبدءا من ١٨٤٠ انكسر الخط الصاعد للدورة التاريخية التي قادها محمد علي، وتسارع التراجع أو تباطأ حسب الحالة، حتـى انفجر الموقف باحتمالات صعود جديد علـى يـد الجـيش المصري بقيادة عرابي، وحينئذ ضربت المحاولة مرة أخرى من الخارج، وسيطرت قوات الاحـتلال الإنجليـزي علـى الموقف.

ولا شَك أن احتلال قوات إفرنجية لقُطر إسلامي عربي كان نقطة تحول خطيرة في الصراع الإسلامي العثماني ضد



التوسع الأوروبي. صحيح أن الجزائر كانت قد سبقت إلى هذا المصير، ولكن الوزن الخاص لمصر كان يعطي لاحتلالها أثرا هائلاً في التوازن الاستراتيجي بين العالم الإسلامي والغرب.

بعد أن أفاق المصريون من الصدمة، بدأت المقاومة واتسعت حتى بلغت ذروتها في ثورة ١٩١٩.. مثلت الثورة ضغطًا وإرهاقًا ضد إنجلترا التي أنهكتها الحرب، ولكن من ناحية أخرى كانت هناك ظروف المنطقة العربية التي تساقطت كلّها تحت أقدام الإنجليز والفرنسيين. وكان هناك انهيار الدولة العثمانية، ثم كان الموقف الدولي في مجمله، كان هذا كله في صالح إنجلترا..

وبالتالي لم يكن ممكنا أن تحقق ثورة ١٩١٩ كل ما كنا نتمناه. مرة أخرى الضغوط الخارجية منعت انطلاقنا، وانتهت الثورة إلى حل وسط، فتراجعت بريطانيا خطوة وتقدمنا، وزاد استقلالنا السياسي والاقتصادي، وسط ارتباك ثقافي وقيمي..

وقد أدرك الشباب هذه النتيجة وحنقوا عليها، فبدأت حركات سياسية جديدة تتحدى قيادة الوفد للحركة الوطنية،

وكانت الحركات الجديدة أكثرها تطرفًا في عدائها للاحـتلال والإفرنج. وكانت كذلك أكثر تحديد في أمور الثقافية والقـيم، ونقصد هنا ظهور "الإخوان المسلمون" و "مصر الفتاة" على التوالي.. ولم تكن مسيرة هؤلاء سهلة، ولكـن كمـا كانـت ظروف الحرب الأولي وما تلاها فرصة لتغييـر التوازنـات التقليدية (عالميا وإقليميا ومحليا) فقامت ثورة ١٩١٩ ونشـأ الوفد، كانت ظروف الحرب الثانية وما تلاها فرصة لتغييـر التوازنات وانتشار القوى الراديكالية الجديدة، و انضم إلـى الإخوان ومصر الفتاة، الشيوعيون، على اختلاف كبير بـين المشارب والمناهج.

٣- وحين وصلنا إلى عام ١٩٥٢ كان حزب الوفد قد انتهى تماما كقوة ثورية، بل وانتهى من الشـارع كقوة جماهيرية قادرة علـى اجتـذاب الشـباب والطلبة أو قادرة على تحريكهم..

حين وصلنا إلى عام ١٩٥٢، كـان النضـال الـوطني والاجتماعي قد وصل إلى ذروة عالية، ومن ناحيـة أخـرى أثبت النظام السياسي القائم آنذاك (بملِكه وأحزابه التقليديـة) عجزه الكامل عن إدخال أية تحسينات أو إصلاحات.. ولـم

يكن الوفد استثناء بطبيعة الحال، وبالتالي أصبح الجو مهيئًـا لثورة تطيح بالنظام الميئوس من شفائه. وكـان الجـو فـي المنطقة وفي العالم يساعد على إجراء تغيير ما..

وقد عجزت الأحزاب والتنظيمات الراديكالية الفَتِية عن قيادة التغيير المتوقع بنفسها لأسباب يطول شرحها. ونكتفـي بالإشارة إلى مواقف هذه القُوى في تلك الفتـرة فنسـجل أن الفجوة بين الإخوان والشيوعيين كانت واسعة جـداً؛ بحيـث يصعب عبورها أو التجاوز عنها، ويصعب بالتالي إنشاء أي تحالف استراتيجي بين هذين الاتجاهين.

فرغم كفاح شبابهم المخاص ضد الاحتلال الإنجليـزي والتهديد الأمريكي، ومن أجل الحريات الديمقراطية ومن أجل حقوق العمال والفلاحين، كان الشيوعيون (في أغلـبهم) مـا زالوا تحت قيادة يهودية ورطَتهم في موقف شاذٍ ومخرب من قيام المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. كـذلك كـان الشيوعيون دعاة تخريب كامل في الثقافـة والقـيم، وكـانوا يجهرون أيامها بدعاية مادية إلحادية، وترتب على هذا كلـه خفوت الحس القومي والهوية القومية، و ارتبط بذلك انبهـار شديد وتبعية لكل ما هو سوفيتي..

ومن الناحية المقابلة كان الإخوان "كـ دعاة إسـلاميين صادقين" أصحاب هويـة واضـحة وأصـالة فـي الثقافـة والانتماء.. ولا شَك أن الإخوان كانوا أصحاب فضل كبيـر في هز أسس الدنيوية، وفي إعادة ربـط الإسـلام بشـئون المجتمع وسياسة الحكم.

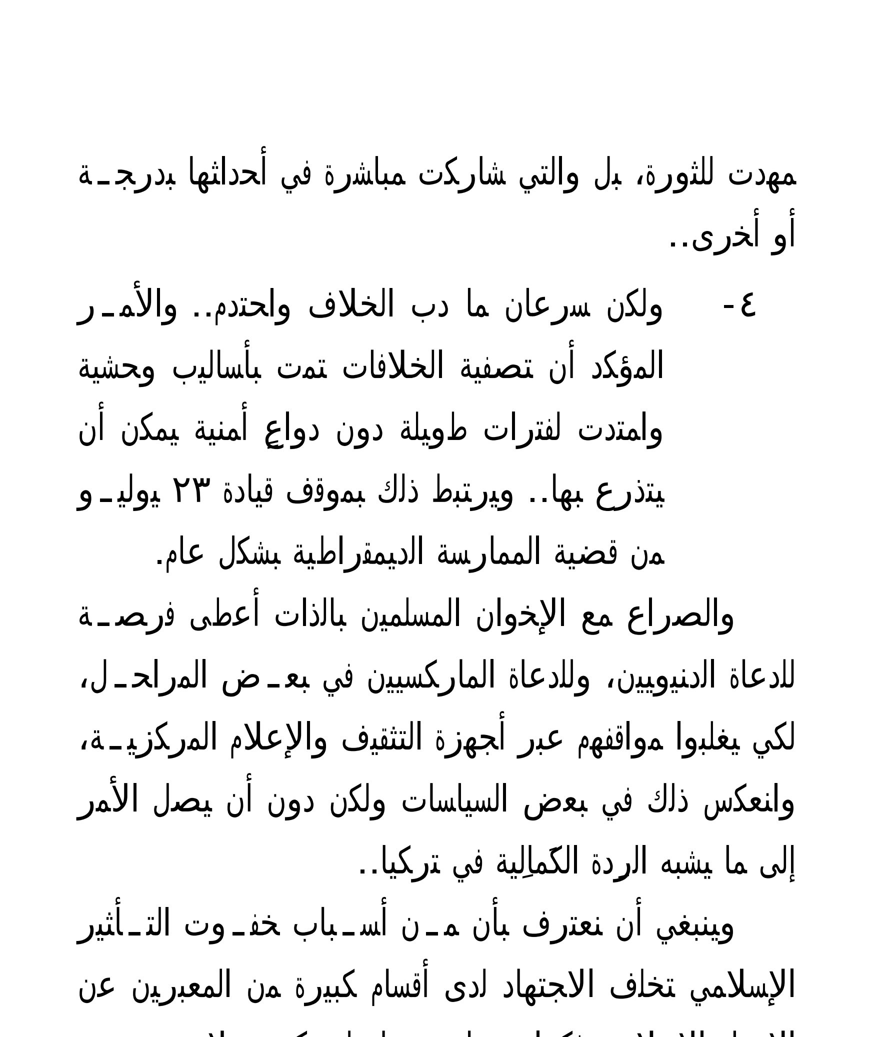
كان الإخوان أكثر صلابة في جهادهم، وكـانوا أيضـا أكثر انفتاحا وتفاعلاً مـع ظـروف العصـر.. إذا قورنـت حركتهم بالاتجاهات الإسلامية الأخرى التي سبقت دعـوتهم أو صاحبتها.. ولكن يبدو أن درجـة الاسـتيعاب لمشـاكل العصر والمجتمع لم تكن مع ذلك كافيـة، وأدى ذلـك إلـى الوقوع في عدد من الأخطاء السياسية، والإخفاقات..

وقد كان حزب مصر الفتاة (الذي أصبح حزب مصـر الاشتراكي بدءا من عام ١٩٥٠)، يمثل داخل قُوى التغييـر أمة وسطًا، فهوية الحزب كانت تعبيرا عن هوية أمتـه كمـا فهمها على وجهها الصحيح. فهو انتمـاء مصـري عربـي إسلامي في تكامل وسلاسة ومن غير نفـور. وقـد مـزج الاشتراكيون عبادة ا بأمور الاستخلاف ومعاش الناس فـي الدنيا على نحو يقصِي تماما مفهوم الدنيويـة الغربيـة ومـا

حملته من ثقافة وقيم، ولكن كان هناك حرص دائم في الوقت نفسه على التعمق في فهم قضايا المجتمع المعاصر، وعلـى تحديد المواقف من قضايا العلاقات الدولية وتمصير الاقتصاد وتخطيط التنمية، وضمان حقوق المستضعفين، ومن هنا رفع شعار الاشتراكية كتحديد الإجراءات معينة (تـأميم مفـاتيح الاقتصاد، وكان أغلبهـا فـي يـد الأجانـب، والإصـلاح الزراعي)..

وقد وصل الحِزب الاشتراكي إلى ذُروة نضجه عـامي ٥١ و ١٩٥٢، ولم يكن صدفة أن هذين العامين شَهدا أوسع مراحل انتشاره بين الجماهير.

وقد مثل تنظيم الضباط الأحرار من الناحيـة السياسـية هذا المنحنى الذي مثله الحزب الاشتراكي، وبفضل ذلك تمكن مِن جمع من يمثلون التيارات المختلفة داخل صفوفه. فمـن خلال الإيمان والأصالة والوطنية كانـت دعـوة الضـباط الأحرار للإصلاح الزراعي والقضاء علـى سـيطرة رأس المال ودعم الجيش.. ولهذا السبب كان طبيعيا أن تبدأ أحداث يوليو ١٩٥٢ مؤيدة من كل قوى التغيير الراديكـالي التـي



مهدت للثورة، بل والتي شاركت مباشرة في أحداثها بدرجـة أو أخرى..

٤- ولكن سرعان ما دب الخلاف واحتدم.. والأمـر المؤكد أن تصفية الخلافات تمت بأساليب وحشية وامتدت لفترات طويلة دون دواعٍ أمنية يمكن أن يتذرع بها.. ويرتبط ذلك بموقف قيادة ٢٣ يوليـو من قضية الممارسة الديمقراطية بشكل عام.

والصراع مع الإخوان المسلمين بالذات أعطى فرصـة للدعاة الدنيويين، وللدعاة الماركسيين في بعـض المراحـل، لكي يغلبوا مواقفهم عبر أجهزة التثقيف والإعلام المركزيـة، وانعكس ذلك في بعض السياسات ولكن دون أن يصل الأمر إلى ما يشبه الردة الكمالِية في تركيا..

وينبغي أن نعترف بأن مـن أسـباب خفـوت التـأثير الإسلامي تخاف الاجتهاد لدى أقسام كبيرة من المعبرين عن الاتجاه الإسلامي فكرا وممارسة، إذ لم يكن هؤلاء مستعدين ليوم التغيير وما يطرحه من أسئلة تتطلب إجابات مبدعة تقف في مواجهة ما يطرحه المتفرنجون..

وإذا كنا تحدثنا عن النزعة الاستبداديه، وعن هبوط نسبي في التأثير الإسلامي دينًا وحضارة، فإن الكارثة الكبرى تمثلت في هزيمة ١٩٦٧ التي فاقت في فضائحها ومصائبها أية توقعات، وبدون أسباب موضوعية تُبرر ما حدث، إن كارثة يونيو لها آثارها العسكرية ولها آثارها السياسية التي ما زالت تضغط علينا حتى اليوم.

٥- ولكن هذا الذي سجلناه لا ينفي في الوقت نفسه الجهاد الذي خاضته ملايين الشباب المصري (في الجيش والمصانع والمزارع) تحت قيادة عبد الناصر للقضاء على السيطرة الأجنبية؛ ولمواجهة التحديات الخارجية ضد مصر والبلاد العربية. لقد تورطت السياسة العربية لعبد الناصر في أخطاء جسِيمة، ولكن في إطار أنها ساعدت في تحرير الجزائر، وفي إبعاد الأحلاف والقواعد العسكرية عن المنطقة، والأمر المؤكد أن القُوى الكبرى جميعا، وكذلك إسرائيل، كانوا في حالة فزع من احتمالات هذا المشروع الناصري قبل انكساره في يونيو ١٩٦٧.

إن كل ما قلناه عن الممارسـات المعاديـة للديمقراطيـة لا يتعارض مع ضرورة الدراسـة الموضـوعية لخِبـرة شعبنا خلال الخمسينات والستينات فـي الصـراع ضـد المصالح الأجنبية، ولخبرة التنميـة والتخطـيط.. فهـذه الخبرة الوطنية ثروة شادها أبناء هذه الأمـة وينبغـي أن نعتز بها ونقيمها.. إذ سنبدأ وثْبتُنَا القادمة بـإذن ا مـن حيث انتهى هؤلاء.

ونحن ممن يرون ظُلما ما أصاب بعض الفئات الوطنية من جِراء الحراسات والتأميم، ولكن هذا لا ينبغي أنـه إلـى جانب هذا الانحراف حدث تحول كبير فـي بنـاء المجتمـع وسياساته لإنهاض المستضعفين.. مـن المؤكـد أن أحـوال الفقراء المادية والأدبية تحسنت.. وهذا أمر ينبغي أن يعترف به وتدرس خبرته.

وإذا كنا نُسجل كارثة ١٩٦٧، فإن من واجبنا أن نسجل أيضا انتصار ١٩٧٣. فهذا الانتصار كان ثمرة تخطيط علمي صحيح شمل إدارة العلاقات الدولية والإقليمية وشمل التطوير المذهل لقُدرات جيشنا، وشمل التنسيق السياسي والعسـكري

المحكم بين مصر وسوريا، وعديد مـن الأقطـار العربيـة الأخرى، وشمل إعداد البلاد اقتصاديا للحرب..

هذه وقائع لا تُنكَر وينبغي أن ندرسـها ونسـتفيد مـن خبرتها.. ولقد كان متوقعا أن تغسل حرب أكتـوبر الآثـار السياسية لهزيمة ١٩٦٧، ولكن هذا لم يحدث للأسف.. وهذا أيضا مما ينبغي أن ندرسه لنعرف مواضع الخطأ كي نـتعظ ونعتبر..

٦- هذه النظرة العامة لتاريخنا الحـديث والمعاصـر توجهنا في فهم واقعنا وفي تطلعه للمستقبل.. وقد تعمدنا أن نقتحم هذا المجال الوعِر بطريقة تثيـر في ظننا أقل قدر ممكن من الخلاف بين القـوى الوطنية، فقد ركزنا على الوقائع أكثر من تركيزنا على التحليل..

ورغم أن هذه الدراسة موجهة إلـى أعضـاء الحـزب وتمثل رؤيتهم الخاصة، ورغم أن الخلاف مع القُوى السياسية الأخرى حول عديد من النقاط في هذه الرسالة، مسألة واردة تماما، رغم هذا وذاك فقد حرصنا على أن نبتعـد بالتـاريخ بالذات عن مواقع الخِلاف المحتمل قدر الطاقـة.. ذلـك أن

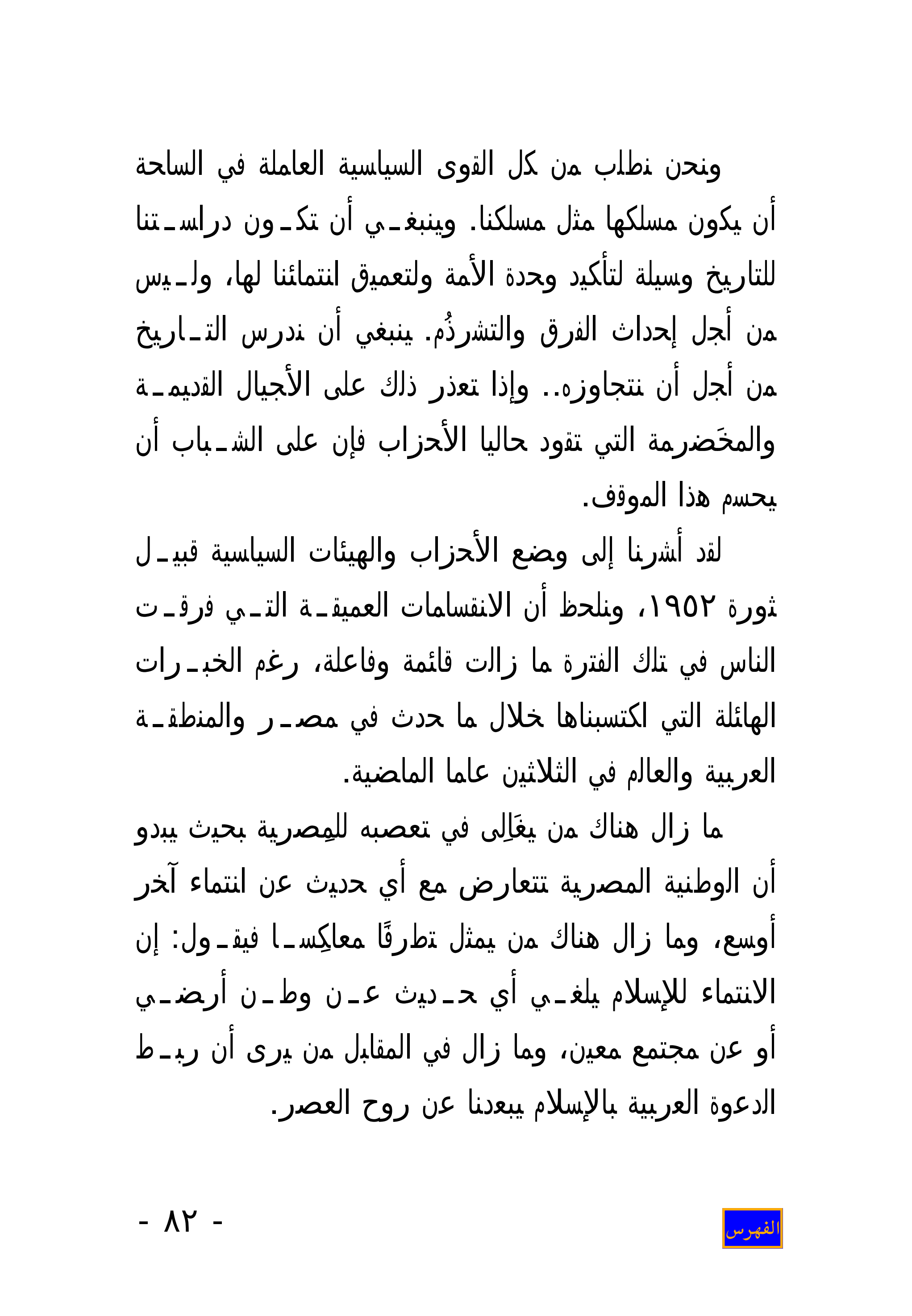
الخلاف في هذه النقطة يرتبط بانفعالات وذكريات سـوداء، ولذا يصعب حصر الخِلاف إذا نشب فـي حـدود عقلانيـة ومنطقية.

ولكن تجنب الخلاف قدر الطاقة لم يمنعنا من محاولـة بلورة بعض الوقائع المهمة لكي نكون شهود صدق عليهـا.. وينبغي أن يتذكر المجاهدون المخلصون أن تجاهل ثلاثـين عاما من التاريخ، أو محاولة إسقاطها من الذاكرة، هو حالـة مرضية لا تفيدنا بالقطع ولا نتمناها لأنفسنا، وكـذلك فـإن اعتبار هذه الأعوام الثلاثين مجرد بقعة سوداء متصلة شملت كل شيء يكون قطعا من قبيل التبسيط المخِل الذي لا يفيـد كثيرا في التربية السياسية المطلوبة لقوم يعدون أنفسهم لقيادة العالم..

٧- رسالتنا موجهة للشباب والمستقبل:

وعلى كل، فإن حزب العمل ينظر إلى الماضي دون أن يغرق فيه. نحن لن نعيش صراعات الماضي.. نحن نعـيش صِراعات الحاضر ونعد للمستقبل من أجل أن تظهـر أمتنـا على أمم الضلال والاستكبار. وقد حاولنا في هذه الدراسـة والاستراتيجية توضيح معالم الطريق..

الفهرس



ونحن نطالب من كل القوى السياسية العاملة في الساحة أن يكون مسلكها مثل مسلكنا. وينبغـي أن تكـون دراسـتنا للتاريخ وسيلة لتأكيد وحدة الأمة ولتعميق انتمائنا لها، ولـيس من أجل إحداث الفرق والتشرذُم. ينبغي أن ندرس التـاريخ من أجل أن نتجاوزه.. وإذا تعذر ذلك على الأجيال القديمـة والمخَضرمة التي تقود حاليا الأحزاب فإن على الشـباب أن يحسم هذا الموقف.

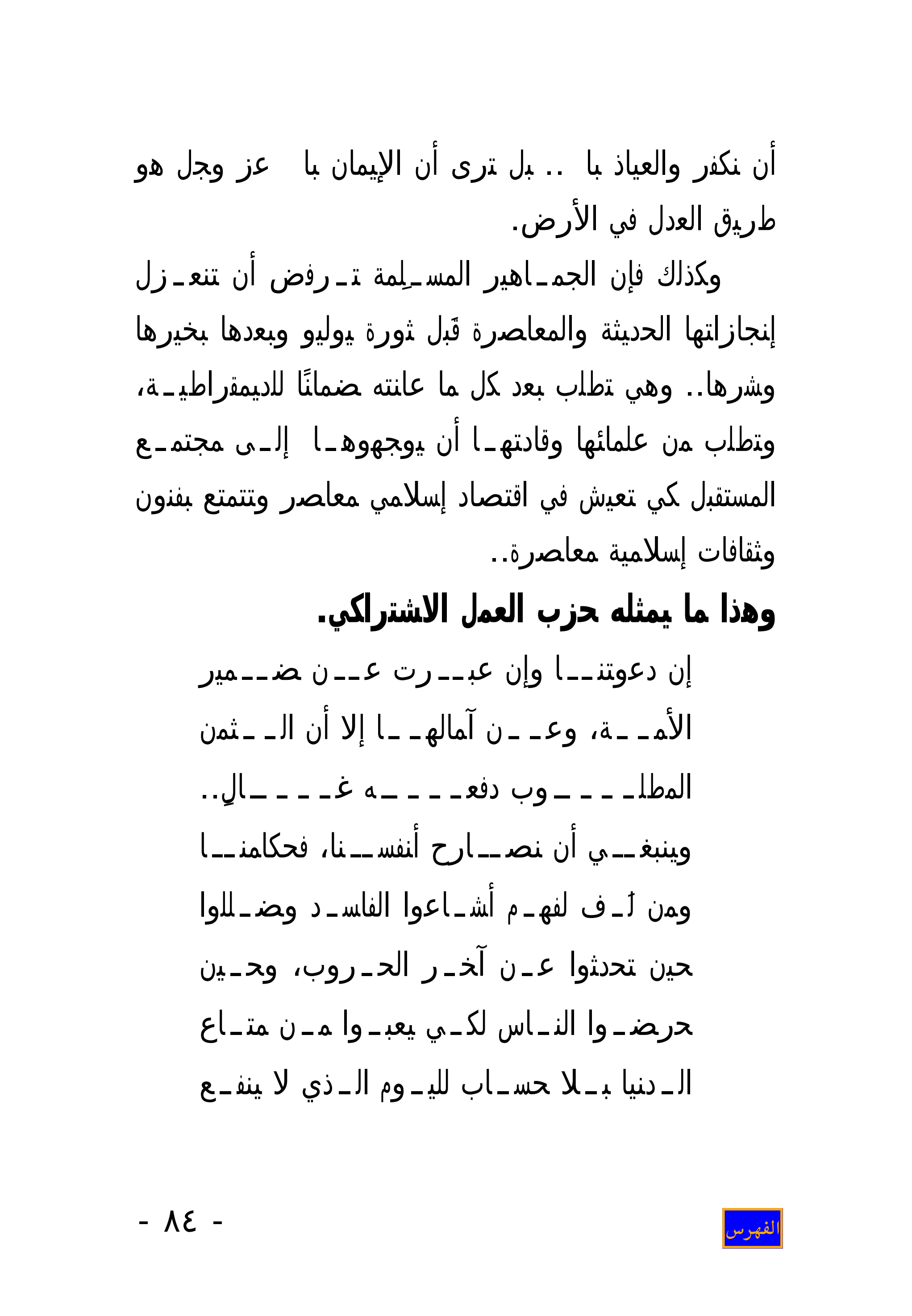
لقد أشرنا إلى وضع الأحزاب والهيئات السياسية قبيـل ثورة ١٩٥٢، ونلحظ أن الانقسامات العميقـة التـي فرقـت الناس في تلك الفترة ما زالت قائمة وفاعلة، رغم الخبـرات الهائلة التي اكتسبناها خلال ما حدث في مصـر والمنطقـة العربية والعالم في الثلاثين عاما الماضية.

ما زال هناك من يغَالِى في تعصبه للمِصرية بحيث يبدو أن الوطنية المصرية تتعارض مع أي حديث عن انتماء آخر أوسع، وما زال هناك من يمثل تطرفًا معاكِسـا فيقـول: إن الانتماء للإسلام يلغـي أي حـديث عـن وطـن أرضـي أو عن مجتمع معين، وما زال في المقابل من يرى أن ربـط الدعوة العربية بالإسلام يبعدنا عن روح العصر.

كذلك هناك من يصِر على إنكار مشروعية الثورة على النظام الملكي عام ١٩٥٢ رغم أن مجرد قيام نظام جديد منذ أكثر من عقود ثلاثة خلق أمرا واقعا مشروعا.. ورغـم أن النظام الملكي بشهادة كل العقلاء كان قد استنفذ كل إمكانـات الترميم.. كذلك هناك من يتجنب الحديث المتعمق عن مشاكل الانفتاح والتبعية حتى لا يقع في شبهة الدفاع عما حدث مـن إجراءات في الخمسينيات والستينيات، كذلك هناك من لا زال يعتقد أن الاشتراكية الماركسية قدر تـاريخي، ولا بـد مـن الإيمان بهذا الدين المادي الجديد إذا أردنا أن نحقق تخطيطـًا للاقتصاد أو عدالة اجتماعية..

إن حزب العمل يعلن بصراحة كاملة: إن استمرار تبديد الجهد واستمرار التصارع بسبب مثل هذه الخلافـات يعتبـر مأساة حقيقية.. اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا.

إن أي إنسان رشيد يرى بوضوح كامل أنه ليس هنـاك ما يدعو لكل هذه الفُرقة، فالجماهير الواسعة من شعبنا ترى بفطرتها وبدون حذلقة أن المِصرية لا تتعارض مع الانتمـاء العربي والإسلامي، ولا ترى أن العدل الاجتماعي يتَطَلب منا



أن نكفر والعياذ با .. بل ترى أن الإيمان با عز وجل هو طريق العدل في الأرض.

وكذلك فإن الجمـاهير المسـلمة تـرفض أن تنعـزل إنجازاتها الحديثة والمعاصرة قبل ثورة يوليو وبعدها بخيرها وشرها.. وهي تطالب بعد كل ما عانته ضمانًا للديمقراطيـة، وتطالب من علمائها وقادتهـا أن يوجهوهـا إلـى مجتمـع المستقبل كي تعيش في اقتصاد إسلامي معاصر وتتمتع بفنون وثقافات إسلامية معاصرة..

وهذا ما يمثله حزب العمل الاشتراكي.

إن دعوتنـا وإن عبـرت عـن ضـمير
الأمـة، وعـن آمالهـا إلا أن الـثمن
المطلـوب دفعـه غـالٍ..
وينبغـي أن نصـارح أنفسـنا، فحكامنـا
ومن ألـف لفهـم أشـاعوا الفاسـد وضـللوا
حين تحدثوا عـن آخـر الحـروب، وحـين
حرضـوا النـاس لكـي يعبـوا مـن متـاع
الـدنيا بـلا حسـاب لليـوم الـذي لا ينفـع

فيـ ـه مـ ـال ولا بنـ ـون، بـ ـل وبـ ـلا حسـ ـابات للغـ ـد الـ ـدنيوي القريـ ـب ارتفـ ـع سـ ـعر الـ ـنفط وهـ ـو رزق لا فضل لنـا فيـه، فقيـل لنـا هـلّ الرخـاء فاقعـدوا عـن الجهـاد، ولنتصـالح مـع الصهاينة..

لقـ ـد فسـ ـق مترفونـ ـا، وآن لنـ ـا أن نـ ـرفض مسـ ـلكهم.. فواقـ ـع الأمـ ـر أن تحقيـق الآمـال العِظـام التـي نـدعوا إليهـا يتطلـب عزمـا ومكابـدة.. يتطلـب أن نعـالج مـا أصـابنا مـن عـادات سـ ـيئة.. يتطلـ ـب أن نحتمـ ـل العمـ ـل المضـ ـني الشـ ـاق، لكـ ـي نـ ـزرع الأرض، ونـ ـدير الآلات بأقصـ ـى مـ ـا نسـ ـ ـ ـتطيع مـ ـ ـ ـ ـن قـ ـ ـ ـوة.. "إنـه لقـول فصـل ومـا هـو بـالهزل" هـل ستصـبرون أيهـا النـاس علـى

الفهرس

مكـاره الجِهـاد؟ سـتُبتَلون بـنقص فـي الأمـوال والأنفـس والثمـرات.. فهـل تصبرون؟؟ وهـل تتسـاندون وتتراحمـون؟ إن دعوتنا للجهاد موجهة لكل الناس الطيبـين، وإلى الشباب بشكل خاص، والله تعالى يقول: " وبشـــــــــر الصـــــــابرين"...

(والله أكبر ويحيا الشعب)